

قياس وتحليل اثر الأزمات المالية على المصدر الأساس لتمويل

الموازنة العامة في العراق)*

أ.د. ربيع خلف صالح

الباحث/ زينب أحمد محمد

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد/ قسم الاقتصاد

المستخلص:

شكل تكرار الازمات المالية ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، وترجع اسباب ذلك الى ان اثارها السلبية كانت حادة وخطيرة، بسبب طبيعتها وسبب نشوئها ، وقد هددت الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول التي تحدث فيها هذه الازمات، فضلا عن ماتشملة هذه الازمات من انتشار عدواها عبر قنوات متعددة لتشمل دول اخرى كثيرة، نامية ومتقدمة ، ويعود السبب في ذلك الى الانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده الدول المتأثرة بالازمات والدول الاخرى المعنية ، فالازمة المالية تعد حالة من الاضطراب المالي تظهر في أحد أقسام النظام المالي الواحد وتتسع لتشمل الانظمة والدول الاخرى داخل بلد الازمة وتنتشر الى الدول الاخرى بحسب شدة وعمق الازمة، إن الاقتصاد العراقي ليس بمعزل عن هذه الازمات المالية ، فالاقتصاد العراقي يعد اقتصاد أحادي الجانب (ريعي) لأعتماده الكبير والمتزايد على عوائد النفط الخام كمصدر لتمويل الموازنة العامة ، إذ تشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر والأهم من حصة الإيرادات العامة مقارنة بالإيرادات الأخرى في العراق، إذ تشكل الإيرادات النفطية نسبة 90% من حصة الإيرادات العامة وضعف مساهمة الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى في حصة الإيرادات العامة ، الأمر الذي يعكس مدى الاختلال في هيكل الإيرادات العامة ، وإن أحد الآثار السلبية للازمات المالية حالة الركود المرافقة للازمات الأمر الذي يعكس بشكل جلي على الطلب العالمي على النفط الخام، وبالتالي يدفع اسعار النفط الخام ، ومن ثم فإن تعرض سعر هذا المورد الاقتصادي للاضطراب سيؤثر على حصة الإيرادات النفطية ويجعل الاقتصاد العراقي ككل عرضة لهذه الازمات المالية كنتيجة لإنخفاض سعر النفط الخام في السوق .

المصطلحات الرئيسية للبحث/ الأزمات المالية- أسعار النفط الخام- الإيرادات النفطية - الموازنة العامة.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد 20

العدد 78

للسنة 2014

الصفحات 242-277

*البحث مستل من رسالة ماجستير .

المقدمة:

شهد العالم منذ بداية القرن العشرين الكثير من الأزمات المالية التي توالى في الظهور في الاقتصادات الرأسمالية، حيث حدثت أزمات مالية حادة في أوروبا ترتب عليها قيام الحرب العالمية الأولى، ثم حدثت بعد ذلك أزمة أخرى تمثلت بالانهيار المالي الذي خلق الركود الكبير في سنوات 1929-1933 وأستمر تأثيره عشرة أعوام بعد ذلك، وشهدت مرحلة الستينات من القرن المذكور أزمات أخرى مثل أزمة الديون البولندية وأزمات متشابهة في المكسيك والأرجنتين وكندا، أما مرحلة الثمانينات شهدت أيضاً حدوث أزمات مثل أزمة الديون المكسيكية فضلاً عن أزمة بورصة نيويورك عام 1987 .

أما مرحلة التسعينات فلم تكن خالية من الأزمات، فقد عرفت هذه المرحلة أزمات متعددة أبرزها الأزمة المالية الآسيوية ، والتي انتشرت عداها إلى بلدان مجاورة مثل اليابان وكوريا وماليزيا وروسيا، أما عام 2000 فقد حدثت أزمة فقاعة الكومبيوتر والتي أدت إلى تراجع مؤشر ناسداك إلى 27% ، فضلاً عن الأزمة التي حدثت عام 2001 والتي شهدت إقفال بورصة نيويورك لمدة أسبوع وتعرض مؤشر داو جونز الصناعي لأكبر تراجع في تاريخه بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وخلال عام 2008 حدثت الأزمة المالية العالمية والتي تعد من أسوأ الأزمات بسبب انتشار أثارها إلى كافة أنحاء العالم والتي حدثت بسبب أزمة الرهن العقاري أو الفقاعة العقارية والتي وصلت ذروتها حينما أفلس أكبر رابع مصرف في الولايات المتحدة (ليمان برادرز) فضلاً عن الكثير من المصارف الأخرى.

لذلك فتاريخ النظام الرأسمالي هو تاريخ الأزمات الاقتصادية والتي قد تكون قصيرة أو طويلة الأجل ، ضئيلة أو عميقة الأثر من حيث الأهمية، ونتيجة لتكرار الأزمات المالية فإنها تشكل ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام ، بسبب لأن أثارها السلبية كانت حادة وخطيرة هددت الاستقرار العالمي، فضلاً عن اتساع نطاق هذه الأزمات إلى الدول النامية والمتقدمة نتيجة للانفتاح المالي والاقتصادي الذي تشهده هذه الدول.

والاقتصاد العراقي ليس بمعزل عن هذه الأزمات ، وعلى الرغم من إن شدة ترابط اقتصاده بالاقتصاد العالمي محدودة ، إلا انه يبقى تحت تأثير هذه الأزمات ، بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة ، حيث تحتل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من الإيرادات العامة ، وإن حالات الكساد والتدهور في قيمة العملات التي تشهدها الدول في مراحل الأزمات المالية سببت تغيرات في الطلب العالمي على النفط الخام وإن التغيرات في مستويات الطلب فضلاً عن العوامل الأخرى مثل المضاربات والتوقعات تعمل على تغيير أسعار النفط الخام ، الأمر الذي سينعكس بشكل جلي على الإيرادات النفطية في العراق، ومن ثم تعثر مصدر التمويل الأساس للموازنة العامة الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض كفاءة أداء الموازنة العراقية.

مشكلة البحث:

إن توالي حدوث الأزمات المالية في الاقتصادات العالمية وما يرافقها من مراحل كساد وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي الكلي العالمي واختلال نشاط الأسواق المالية تسبب في أحداث اختلال في السوق الدولية للنفط الخام، وبسبب اعتماد العراق بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل الموازنة العامة ، فإن الأزمات المالية ستلعب دوراً كبيراً في التأثير على الموازنة العامة.

فرضية البحث:

افترزت الازمات المالية العالمية علاقة سببية باتجاه واحد بين اسعار النفط الخام وتمويل الموازنة العراقية في حدود ابطاء معينة .

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية المشكلة المطروحة والتي تتمحور حول أهم واعقد مشكلة يمر بها الاقتصاد العراقي، إلا وهي مشكلة الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل أساسي لتمويل الموازنة العامة، والتي جعلت الاقتصاد العراقي وعلى الرغم من من ضعف ارتباطه بالأسواق المالية الدولية، أن يتأثر بالأزمات التي تصيب الاقتصادات العالمية، عن طريق ما تخلفه هذه الأزمات من تغيرات في أسعار النفط الخام ، فضلا عن ذلك فان هذا البحث سيقدم إسهاماً معرفياً تحليلياً لوضع الموازنة العامة ومن ثم أثارها على أفاق الاقتصاد العراقي مستقبلاً انطلاقاً من نتائج تحليل الأزمات وتأثيرها في تمويل الموازنة ، وتوجيه الإيرادات النفطية بشكل كفوء بما يناسب ويخدم في زيادة كفاءة النفقات الاستثمارية ، والتي ستعكس بشكل ايجابي على تطور الاقتصاد العراقي.

هدف البحث:

- 1:- عرض وتبسيط الضوء على بعض الجوانب الأساسية المتعلقة بحالة الأزمات المالية ،من خلال البحث في الأزمات المالية وتوسعها وتأثيرها ودراستها وبروز ظاهرة العدوى المالية ،كإحدى آثار الانفتاح والتطور المالي.
- 2:- معرفة الآثار التي تخلفها الأزمات المالية في العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام ومن ثم تغير أسعاره، ومدى انعكاس آثار الأزمات من خلال تغير أسعار النفط على تمويل الموازنة العامة العراقية.
- 3:- وضع المقترحات والحلول التي تمكن الحكومة ومتخذي القرار من تفادي هذه الآثار والتقليل منها.

حدود البحث:

الحدود الزمنية للبحث شملت بيانات سنوية للمدة 1990 - 2010 وتم اختيار هذه المدة بسبب تكرار حصول الأزمات المالية خلالها، فضلا عن وفرة البيانات ولاسيما المتعلقة بالنفط الخام وأسعاره ،أما البعد المكاني للبحث فيتركز على العراق كون الاقتصاد العراقي أحادي الجانب يعتمد على عائد سلعة ريعية بالدرجة الأولى لتمويل النفقات العامة .

هيكل البحث:

- أولاً: الإطار النظري للازمات المالية.
- ثانياً: تحليل الموازنة العامة العراقية.
- ثالثاً: اثر الأزمات المالية على الإيرادات الأساسية لتمويل الموازنة العامة.
- رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول/الإطار النظري للآزمات المالية.

1-الإطار التاريخي للآزمات الاقتصادية:

— عام 1873: حدثت أزمة في الولايات المتحدة بسبب القروض التي قدمتها المصارف للاستثمار في السكك الحديدية فضلاً عن التوسع في بنائها بما يفوق المطلوب منها للبضائع والركاب⁽¹⁾، من آثار الأزمة إغلاق شركه الوساطة المعروفة (Jay Cooke and Company) والعديد من الشركات الأخرى الأقل شهره، مما أدى إلى انخفاض قيمة الأسهم بنسبه 10% وتعرض العديد من المستثمرين الأوربيين للخسارة.

— عام 1893: حدثت أزمة في الولايات المتحدة الأميركية بسبب الآزمات المصرفية فضلاً عن أزمة العملة التي أوجدها قانون شراء الفضة 1893 وشملت هذه الأزمة كل من إيطاليا وأستراليا وألمانيا.

— عام 1929: حدثت أزمة مالية كبرى في الولايات المتحدة (الكساد الكبير) لسببين رئيسيين⁽²⁾: أولهما أزمة المواد الخام والمنتجات الزراعية، وثانيهما الديون المتراكمة على عدد من الدول الصناعية في أوربا، وكان من نتائجها انهيار بورصة وول ستريت وانخفاض مؤشر داو جونز إلى 22%، بالإضافة إلى معدلات البطالة المرتفعة حيث بلغت نسبه 25% من مجموع الأيدي العاملة⁽³⁾، إن ما تميزت به هذه الأزمة هو عمقها وسرعة انتقالها إلى دول أخرى وشمولها جميع القطاعات وطول فتره أنكماشها.

— عام 1982: أطلقت الأزمة برأسها من أميركا الجنوبية بعدما أعلنت المكسيك عدم قدرتها على تسديد ديونها، وجرت ورائها دول أخرى مثل البرازيل والأرجنتين، بعد تضاعف إجمالي ديون تلك الدول لتتجاوز 345 مليار دولار⁽⁴⁾.

— عام 1987: شهدت الولايات المتحدة الأميركية أزمة أخرى تمثلت بانهيار بورصة وول ستريت في نيويورك في 19 أكتوبر، إن هذه الأزمة انتشرت إلى أسواق رأس المال الدولية، والتي تمثلت بالإنخفاض المستمر في أسعار الأوراق المالية⁽⁵⁾، قد نتجت عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع وتوقع حدوث أزمة اقتصادية عامة، بسبب تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي في معظم الدول، علاوة على عوامل أخرى منها تدهور قيمة الدولار في أسواق الصرف، كما تعرضت أسعار الأوراق المالية (ولاسيما الأسهم) إلى انخفاضات متتالية و متسارعة، مما دفع بحملة الأوراق المالية إلى البيع تجنباً لانخفاضات أخرى في أسعارها، الشيء الذي كان يثير القلق في الأوساط المالية ولاسيما وأن معظم أصحاب الأوراق المالية كانوا يرغبون في البيع ولا يوجد مشترون، وقد أدى تفاقم الأزمة في الأسواق المالية إلى أزمة الدولار الأمريكي، نظراً لأن جزءاً مهماً من الأوراق المالية محرر بالدولار، ولجوء حملتها إلى بيعها مقابل عملات أخرى قوية، زاد ذلك من العرض و تسبب في استمرار انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، إن من الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة نشاط السوق المالية الدولية بشكل كبير الذي وصل إلى ذروته عام 1987⁽⁶⁾، وقوة ارتباط الأسواق المالية فيما بينها و ضخامة الصفقات والعمليات المتداولة فيها، علاوة على تزايد نسبه العجز في الميزانية الحكومية الأميركية، كذلك زيادة العجز التجاري الأمريكي الذي بلغ (161) مليار دولار عام 1987.

— عام 1997: حدثت أزمة في بلدان شرق آسيا، وكانت هذه اسوء الأزمات "أزمة ثقة" سعر صرف، مالية، سيولة مصرفية، مديونية والتي أصابت بلدان تاوان، ماليزيا، الفلبين، اندونيسيا، كوريا، وسنغافورة خلال المدة 1997 — 1998 قاسية وغير متوقع حدوثها بسبب تمتع اقتصادات هذه البلدان ولعدة عقود من الزمن، بأداء اقتصادي يدعو للإعجاب مما جعلها مثالا يحتذى به لباقية البلدان النامية، وان فرض وقوع هذا الإقليم بأزمة عدت عالميا أسوء الأزمات المالية والنقدية والمصرفية فهو فرض كان مستحيل التحقيق قبل وقوع الأزمة.

ومن الأسباب الرئيسة للأزمة:

1— تزايد الالتزامات المالية للدول الآسيوية إلى الخارج⁽⁷⁾. فقد كانت التزامات كل من اندونيسيا وماليزيا وكوريا و تايلند 202 مليار دولار في نهاية عام 1995 ارتفعت إلى 248 مليار دولار في السنة التي أعقبتها، وكانت نسبة نمو تلك الالتزامات السنوية 23% وفي منتصف 1996 كانت نسبة 70% من تلك الالتزامات التي تخص كوريا و تايلند قد استحققت أو ستستحق في نهاية السنة، كذلك الحال بالنسبة لاندونيسيا وماليزيا.

2 — انخفاض الطلب على الصادرات الالكترونية والصلب وارتفاع نسبة الواردات أدى إلى تعايش بلدان شرق آسيا مع العجزات الكبيرة في الحسابات الجارية لموازن مدفوعاتها، التي مولت طبعاً بالتدفق الرأسمالي من الخارج.

4— عدم التناسب بين النمو المالي الكبير والسريع الذي نتج أساساً عن التدفقات المالية الأجنبية وبين النمو الاقتصادي الفعلي في قطاع إنتاج السلع والخدمات، فضلاً عن توسع المصارف في منح القروض في قطاع العقارات دون مراعاة الضمانات المالية والقانونية الكافية⁽⁸⁾ وضعف السيطرة والرقابة للمصارف المركزية للنظام المالي والنقدي بفعل لقوة المتزايدة للشركات متعددة الجنسية وقوة المضاربين التي تتعامل يومياً بمليارات الدولارات في عملية بيع وشراء العملات النقدية والأوراق المالية. لقد كان من نتائج هذه الأزمة أن شهدت هذه الدول انخفاضاً في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

— عام 2000 — 2001: حدثت أزمة فقاعة الكومبيوتر، منذ عام 1995 تصاعدت أسعار الأسهم في البلدان الغربية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل محفزه بنمو قطاع الانترنت والتكنولوجيا، وفي الولايات المتحدة الأميركية ارتفعت أيضاً أسعار المساكن وأسعار السلع، كما ساعد انخفاض أسعار الفائدة في السنتين الأخيرتين من عقد التسعينات على المباشرة بكثير من المشاريع الاستثمارية دون حذر، لقد كان قطاع الأعمال يعمل ببسر ائتماني دفعه إلى مغادره النموذج التقليدي، إن فقاعة دوت كوم اتصلت بصدمه الهجوم على مركز التجارة في 11 أيلول 2001، على أثرها بدا بنك الاحتياطي الفدرالي في خفض سعر الفائدة تدريجياً من 6.25% إلى 1% لتحفيز الطلب، لقد أدت الأزمة إلى تجميد توظيف القوى العاملة وتسريح بعض العاملين فضلاً عن الاندماجات في كثير من الصناعات، ولاسيما ذات العلاقة بالانترنت والاتصالات⁽⁹⁾.

— عام 2007 — 2008:واجه العالم أزمة مالية تجاوزت الحدود وأثرت على جميع الاقتصادات في مختلف أنحاء المعمورة وترتب عليها نتائج أكثر أهمية وتحولات اشد خطراً، لان الازمه بدأت في الأسواق المالية الأميركية لكنها أنتهت بانعكاساتها السلبية وربما المدمرة على اقتصادات العديد من الدول وبخاصة النامية منها وسيكون لها كذلك الأثر الضار على مجمل النظام النقدي العالمي، ففي الولايات المتحدة حيث بدأت الازمة شهدت :انهيار أسواق العقارات ، تشديد الائتمان وتباطأ نمو فرص العمل⁽¹⁰⁾، إن من قسوة وشدة هذه الازمه بان وصفها (بان كي مون) الأمين العام للأمم المتحدة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بان ما يواجهه العالم اليوم أزمة من نوع مختلف ، لا تعرف حدود ،وتؤثر على جميع الأمم ،كما تعقد جميع مشكلات العالم الأخرى ،وتمثل تحدياً للقيادة العالمية، وكان من أسباب الأزمة:

1— أسعار الفائدة: إذ أدى انخفاض أسعار الفائدة إلى توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة⁽¹¹⁾، مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية ، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها ما أدى إلى رفع أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأميركية وظهور الفقاعة السعريّة للأصول العقارية، هذه الفقاعة في قطاع العقار الأميركي أغرت المصارف الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأميركي، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع.

2— دور وكالات التصنيف التي منحت الأوراق المالية درجات عالية على أساس إن هذه الأوراق قليلة المخاطر الائتمانية. وهذا تضارب واحد في المصالح، إذ إن وكالات التصنيف تحصل على رسومها من المؤسسات المصدرة للأوراق المالية .

3— سلوك المؤسسات المالية (مصارف تجارية، مصارف أعمال، شركات تأمين، صناديق ادخار من مختلف الأنواع.....الخ) إلى جانب المسؤولين عنها كالمديرين التنفيذيين والموظفين والوسطاء ومديري الحسابات، ومن المظاهر التي تبرز على هذا الصعيد التسنيذ المفرط والاستدانة المفرطة بالنسبة للأموال الخاصة ولاسيما لدى مصارف الأعمال الأميركية مقابل عدم وجود مراقبة من قبل السلطات المختصة والمسؤولين عنها وعن فرض الضوابط ووضع الحدود لعمل المؤسسات المالية.

4— زيادة هشاشة النظام المالي في الولايات المتحدة فضلا عن ضعف الرقابة المالية والحكومية: إذ تراجعت هذه الرقابة عن مستوياتها السابقة التي كانت عليها وذلك بعد التحرير الذي حصل في القطاع المالي، ويمكن إن نذكر بعض أوجه هذا التراجع بالاتي:

أ — تعدد الجهات الرقابية بين فيدرالية ومحلية .

ب — ضعف الكفاءات البشرية الخاصة بمتابعة الابتكارات الحاصلة في الأدوات الاستثمارية .

5— تسويق هذه الأوراق المالية عالية المردود على نطاق واسع إلى مستثمرين ومؤسسات من مصارف ومصارف استثمار وشركات تأمين وصناديق استثمار وصناديق تقاعد وتحوط ومصارف مركزية عالمية وصناديق سيادية (في الصين واليابان وكوريا وروسيا وأوروبا ودول الخليج.....الخ) تدين المؤسسات المالية المصدرة لهذه المشتقات المالية إلى مستثمرين فيها بآلاف المليارات.

2- مفهوم وأسباب الأزمات المالية:

يتضمن مفهوم الأزمة المالية العديد من الأبعاد المعرفية القائمة على الجدل الفلسفي حول تفسير وتعريف مضمونها نظراً لاختلاف حالات الأسواق المالية التي تعرضت لازمات مالية واختلاف درجة مخاطر وتداعيات وأسباب كل أزمة مالية ، فضلاً عن تداخل المفاهيم المعرفية المتعلقة بتفسير حالة الأسواق المالية عند تدهور نشاطها المالي .

هناك من يعرف الأزمة المالية بأنها التوسع في الائتمان المحلي مع الزيادة في الطلب على النقود في ظل أسعار صرف ثابتة مما يؤدي إلى حدوث مضاربات حادة في العملة المحلية وأنخفاض كبير في الاحتياطات الدولية مما يضطر الحكومات إلى التخلي عن أسعار الصرف الثابتة لعملة المحلية لعدم قدرتها على الدفاع عنها عند مستوى ثابت⁽¹²⁾ ، وهناك من يعرفها بأنها اختلالات كبيرة في الأسواق المالية تتميز بالانخفاض الحاد في أسعار الأصول المالية فضلاً عن فشل العديد من الشركات المالية وغير المالية⁽¹³⁾ أو يمكن تعريفها بأنها ارتفاع الاضطرابات في الأسواق المالية إلى مستوى الأزمة عندما يتم تقييد تدفق الائتمان إلى الأسر والشركات، مما يؤثر سلباً في الاقتصاد الحقيقي من السلع والخدمات أو يمكن تعريفها بأنها ارتفاع مفاجئ وكبير في سحب الودائع من المصارف التجارية، مما ينتج عنه انخفاض كبير ومتواصل في نوعية الموجودات المصرفية وعند ذاك تكون الودائع غير مضمونة مما يعني انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة⁽¹⁴⁾.

ويمكن القول بأن الأزمة المالية هي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجمل النشاط الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان ، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من إختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والإستهلاك)، كما يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية ، حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات، و كذلك إتمادات الودائع المصرفية، و معدل الصرف.

أسباب الأزمات المالية:

1- طبيعة النظام الرأسمالي: حيث ينظر إلى الأزمة المالية بوصفها جزءاً من النظام المالي من خلال هيمنة القروض وتحديد مسبق للفائدة دون ربطها بالأنشطة الجارية على أرض الواقع، وينشط الطلب على القروض ومن ثم تحدث الفقاعات السعريّة وأنفجارها في مرحلة لاحقة.

2 - التغير في معدل التضخم وتأثير ذلك على أسعار السندات وأسعار الصرف في أسواق العملات الحرة وأسعار الأسهم وما يرافقه من تغير في أسعار الفائدة⁽¹⁵⁾.

3- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي: معظم الدول التي تعرضت لازمات مالية تعاني من الضعف والتساهل في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات ولاسيما فيما يتعلق بالديون المدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأس مال المصرف وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت لازمات مالية في إن أكثر من (20) دولة تعرضت منها⁽¹⁶⁾، كان نقص الرقابة المصرفية سبباً مباشراً في حدوث الأزمة حيث تؤدي نقص الرقابة إلى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية .

4- عدم استقرار الاقتصاد الكلي: تعتبر التقلبات في شروط التبادل التجاري احد أهم مصادر الأزمات الخارجية ، فيصعب على عملاء المصارف العاملين بنشاطات ذات العلاقة بالاستيراد والتصدير في حالة انخفاض شروط التجارة الوفاء بالتزاماتهم خصوصاً خدمة الديون، كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية احد مصادر الاضطرابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر في حدوث العديد من الأزمات المالية، أما في الجانب المحلي فهناك التقلبات في معدل التضخم والتي تعتبر عنصراً حاسماً في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصاً منح الائتمان وتوفير السيولة ، وقد أعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سبباً مباشراً لحدوث الأزمات المالية في العديد من الدول النامية، كما إن هناك آثار سلبية أخرى على مستويات النمو المحلي الإجمالي والتي كان لها الدور الهام في التهيئة لحدوث الأزمات المالية.

5 - عدم التحضير الكافي للتحرك المالي: إن التحرر المالي يستحدث أوضاعاً جديدة لم يتعود عليها النظام المصرفي في السابق و ما لم يكن هناك ما يقابلها من احتياطات وإجراءات كافية يمكن أن تحدث أزمة للمصارف ، فحينما يتم تحديد سعر الفائدة تفقد المصارف الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل أسعار الفائدة المدارة التي كانت تجعل سعر الفائدة على الأجل القصير اقل منه في الأجل الطويل⁽¹⁷⁾، ويتوافق ذلك مع التوسع في منح الائتمان والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وخصوصاً في القروض العقارية أو القروض المخصصة للاستثمار في سوق الأوراق المالية ، ومن ناحية أخرى فإن التحرر المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية.

6- انتشار الإشاعات أو الذعر المالي الذي احيانا يروج له لتحقيق مصالح ومكاسب معينة لبعض الفئات ويؤدي الى انتشار الازمة حتى وان كان غير مبرراً.

3- النظريات المفسرة للآزمات المالية:

تتعدد النظريات التي تفسر الآزمات المالية ومنها نظرية مينسكي فوفقاً لهذه النظرية فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي يتسم بالهشاشة، وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية ومن ثم تزيد الخطورة من حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل، تقوم نظرية مينسكي على مبدئين رئيسيين⁽¹⁸⁾:

- 1 - إن الهشاشة المالية الداخلية يعود سببها إلى اللجوء إلى الاستدانة المصرفية وجودة المقترضين.
- 2 - أهمية ارتفاع معدلات الفائدة للمرور من مرحلة الازدهار إلى مرحلة الأزمة بسبب المخاطرة الائتمانية. وتطور نظرية مينسكي في تفسير الآزمات المالية في النظام الرأسمالي على إن أي اقتصاد يمر بالمرحلة المعروفة للدورة الاقتصادية فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة الكساد ، تفضل الشركات تمويل أنشطتها بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي وهو ما يسمى ب "التمويل المتحوط" وفي إبان مرحلة النمو تبدأ التوقعات المتفائلة في الطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض، بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض من دون مشكلات تذكر وتنتقل " عدوى " التفاؤل بدورها بعد ذلك إلى القطاع المالي.

ويبدأ المقرضون في التوسع في إقراض الشركات من دون تحوط كافٍ أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً ولكن بناء على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرة بشكل معنوي في نظام الائتمان وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد على حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً.

ومن النظريات الأخرى المفسرة للازمات نظرية الخوف من فشل السوق⁽¹⁹⁾ وهي إحدى النظريات التي درسها الاقتصادي Leland لتفسير أزمة 1987 والتي تتفق مع فرضية السلوك غير الرشيد للمستثمرين، حيث يخشى المستثمرين من فشل آليات عمل السوق، مما يدفعهم إلى محاولة التخلص من الأوراق المالية قبل أن يحدث الفشل. وهذا السلوك سوف يحفز ويسرع من حدوث الفشل الذي يخافونه وهناك سببان حول اهتمام المستثمرين بقدرة آلية السوق:

السبب الأول:- هو إن المتعاملين في سوق الأسهم قد لا يكون لديهم رأس مال كاف للقيام بعمليات البيع والشراء، فعندما تنخفض الأسعار تسري الشائعات بين المؤثرين في السوق (أدارته والسماسرة والمختصين) مما يحفز المستثمرين على تسهيل محافظهم .

أما السبب الثاني:- الخوف من فشل أنظمة تشغيل أجهزة الكمبيوتر ولاسيما الأنظمة المصممة لتنفيذ الأوامر الصغيرة بصورة أوتوماتيكية، وعندما تتحمل فوق طاقتها فلا بد أن تفشل وما أن تتسرب معلومات عن ذلك الفشل، سرعان ما يصاب المستثمرين بالذعر وبالتالي فان عدم كفاية رؤؤس الأموال والخوف من أجهزة الكمبيوتر تقود إلى فشل السوق وبالتالي تقود إلى حدوث أزمة.

ومن النظريات أيضاً نظرية المباريات التي تعد من التفسيرات الحديثة للازمات المالية ما طرحته نظرية المباريات حول مباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية، حيث تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي بوجود علاقات موجبه بين القرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية، المضاربون، المستثمرون، وقرار المستثمر يكون في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الآخريين قد يتخذوه، بمعنى قد يكون شراء أصل ما، وبناء على التوقع بزيادة قيمته.

وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل ذلك السلوك ما يسمى ب(أزمة الصلة)، حيث أكدت بعض النماذج الرياضية كنموذج بول كروجمان على سبيل المثال: إن نظام سعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لمدة طويلة، لكن قد يحدث انهيار سريع بمجرد وجود عوامل يتوقع من خلالها الآخرون انخفاض سعر الصرف، حيث يبدأ السعر بالانخفاض وربما الانهيار فعليا .

وتعد نظرية الاقتصادي فريش من النظريات الحديثة المفسرة للازمات المالية، فقد ميز فريش بين دوافع واليات انتشار الدورات أو الأزمات الاقتصادية، إذ أكد بان الدوافع (الحوافز) تعد الأسباب الخارجية للازمة، أما آليات انتشار الأزمات فهي دائما الأسباب الداخلية التي تزيد وتخفض من عمق الدورة أو الأزمة الاقتصادية، وان الدوافع المتمثلة بالأسباب الخارجية للازمات التي تعرض لها النظام الرأسمالي للمدة منذ الحرب العالمية الثانية ولحد الآن هي معروفة، أما آليات نشر وتعميق الأزمة داخليا، تتمثل بأزمات الائتمان أو التسليف التي تلاحظ قبل كل ركود اقتصادي والمتجهة مساراً مسرعاً لتفاقم الأزمة، فتتميز كل مدة توسع بزيادة طلب الاعتمادات بشكل كبير والمخصصة لتمويل زيادة الاستهلاك والاستثمار، التي تتوسع مع توسع التوقعات التضخمية، وهنا لا يتطابق عرض الائتمان مع الطلب عليه، لتدخل السلطات الحكومية للإقلال من السيولة المصرفية، فيصبح التسليف مقننا ويزداد سعر الفائدة وتبدأ ردة الفعل عند قطاع الأعمال والأفراد بتخفيض الإنفاق الاستهلاكي، ويضع قطاع الأعمال خطاً جديدة لتخفيض سرعة نشاطه الإنتاجي، فيقل الطلب على العمالة وينخفض الخزين السلعي ومن ثم ينخفض الإنتاج فيظهر الركود، وبذلك يقول فريش إن أخفاض مدة التسليف هو الأداة الفعالة لحدوث الأزمة وانتشارها داخليا.

4- أليه انتقال الأزمات المالية ضمن الاقتصاد العالمي (العدوى المالية):

يمكن تعريف العدوى المالية بأنها الزيادة الكبيرة في احتمال حدوث أزمة مشروطة بوقوع أزمة في بلد آخر⁽²⁰⁾ أو هي مشكلة في مؤسسة مالية تؤثر سلباً على المؤسسات المالية الأخرى أو انخفاض في سعر أصل يؤدي إلى تراجع أسعار الأصول الأخرى، أو يمكن تعريفها بأنها انتقال الصدمات والآثار الجانبية فيما بين الدول بدرجة كبيرة خلال فترة الأزمة، حيث يمكن ملاحظة انتقال العدوى من خلال الحركات المشتركة للمؤشرات المالية في بلدان مختلفة⁽²¹⁾، كما يمكن النظر لها على إنها عملية انتقال الصدمة بين مختلف البلدان، يفترض هذا التعريف تأثر الدول خلال فترات الهدوء والأزمات، أي إن العدوى لا ترتبط فقط مع الصدمات السلبية ولكن أيضاً مع التأثيرات الايجابية الجانبية.

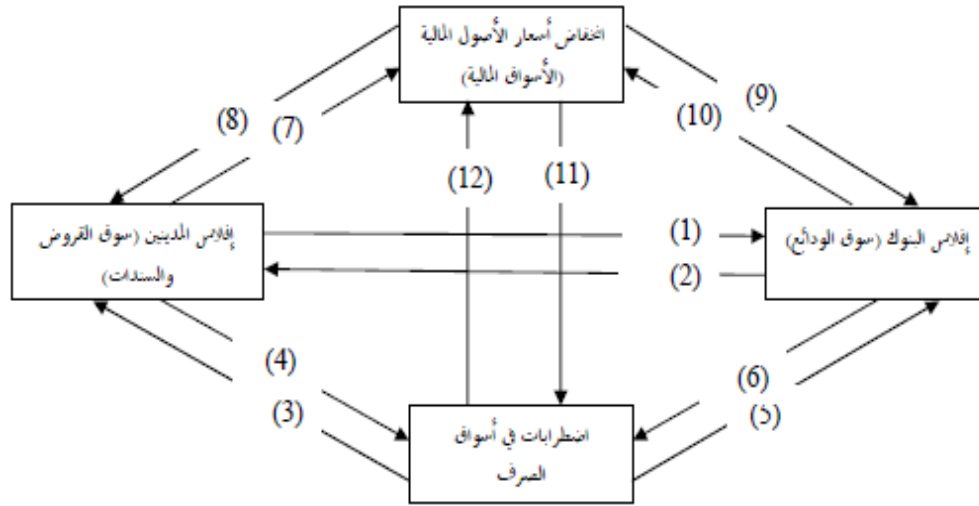
قنوات انتقال العدوى المالية:

توجد مجموعة من القنوات التي تساهم في انتشار وتوسع الأزمة المالية، فقد تنتشر الأزمة المالية من أحد أقسام النظام المالي إلى باقي الأقسام الأخرى، كما يمكن أن تتسع لتشمل دول أخرى.

أ - الانتقال عبر أقسام النظام الاقتصادي الواحد:

تمثل الأزمة المالية حالة من الاضطراب المالي تظهر في أحد أقسام النظام المالي الواحد والمتمثل في سوق الاستدانة، سوق الصرف، سوق الودائع والسوق المالية لكن سرعان ما تنتقل إلى الأسواق الأخرى عبر قنوات انتشار يمكن توضيحها في المخطط التالي:

مخطط رقم (1) قنوات انتشار الأزمات المالية عبر أقسام النظام الاقتصادي الواحد



(22) المصدر: محمد الهاشمي حجاج، اثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 70.

يوضح هذا الشكل قنوات انتقال الأزمة المالية عبر أقسام النظام المالي الواحد وذلك على النحو التالي (23) :

- (1) – يمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي، فالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول، قد يؤثر سلباً في احتمال إفلاسها.
- (2) – توضح الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث إن ظهور حالات إفلاس لدى المصارف سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى مدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك .
- (3) – أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرين عنها والتحول إلى سندات بعملة أخرى.
- (4) – إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث تخوف لدى المستثمرين، وبالأخص المستثمرين الأجانب، فيقومون بالتخلي عن تلك السندات، فيحدث هناك اضطراب في سعر صرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.
- (5) – قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى المصارف قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف وهو ما يؤدي إلى أزمة لدى المصارف.
- (6) – إذا تم إفلاس العديد من المصارف ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر في الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج .
- (7) و (8) – تمثل القناتين الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات، وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى إن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.

(9) و(10) – وتعتبر عن انتقال الأزمة من أسواق المال إلى أسواق الودائع والعكس، حيث إن عدد كبير من المصارف تعتبر كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية كما إن المصارف في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة السوق المالية، فقد تضطر بعض المصارف عند إفلاسها إلى بيع حصص أسهمها في السوق المالي، ما ينتج عنه انخفاض في أسعار الأسهم وبالتالي حدوث أزمة في أسواق رأس المال، كما إن الانخفاض الحاد في مؤشرات البورصة قد يؤدي إلى حدوث أزمة مصرفية بإمكانية تعرض عدد كبير من المصارف للإفلاس باعتبارها متعامل في السوق المالي.

(11) – قد يؤدي انخفاض مؤشرات البورصة إلى طرح الأصول المالية من قبل المتعاملين في السوق المالي وحصولهم على السيولة مما يعني سحب العملة النقدية من السوق وبالتالي حدوث أزمة في سوق الصرف.

(12) – قد يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى حدوث هلع كبير لدى المستثمرين الأجانب فيقومون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة، والذي ينجم عنه انخفاض في أسعار الأصول المالية في السوق المالي.

ب – الانتقال من دولة إلى دول أخرى:

حتى الآن نكون قد تطرقنا إلى قنوات انتشار الأزمة المالية من قسم من أقسام النظام المالي إلى باقي الأقسام الأخرى داخل النظام. غير إن الأزمة المالية لا تكتفي بمس كافة النظام المالي بل تتسع لتنتقل إلى نظم مالية في دول أخرى غير الدولة المتعرضة للأزمة وذلك بطرق وقنوات عديدة منها:

1: يمكن أن تنتقل العدوى المالية من خلال وجود (المقرض المشترك أو مصرف مشترك)⁽²⁴⁾ ، يكون مصدر التمويل الرئيسي لعدد من الدول، مثلاً وجود قطاع خاص في بلدين هما (أ و ب) يقوم بالاستدانة من طرف ثالث وهو البلد (ج المقرض المشترك) فإذا ما حدثت أزمة في البلد أ "مثلاً بسبب وجود مشكلة في احد المصارف الأجنبية في البلد أ " فإنها ستؤدي إلى إحداث ضغط على معدلات السيولة أو على الملاءة المالية في البلد ج ، وبذلك سينقل البلد ج الأزمة إلى البلد ب حتى لو كان اقتصاده لا يرتبط مباشرة باقتصاد البلد أ ، لذلك فوجود المقرض المشترك عمل على نقل الأزمة من بلد إلى آخر.

2- الروابط التجارية trade linkages: فعندما يواجه بلد معين أزمة مالية تؤدي إلى انخفاض قيمة عملته، فإن البلدان الأخرى ستعاني من الآثار غير المباشرة للأزمة عن طريق التجارة، حيث إن انخفاض قيمة العملة تؤدي إلى ازدياد القدرة التنافسية للبلد صاحب الأزمة، فالإكماش الاقتصادي وضغط الواردات في البلد صاحب الأزمة ستؤدي إلى خفض صادرات الشركاء الذين يرتبطون مع بلد الأزمة بعلاقات تجارية.

3- الصدمات السلبية في سوق معينة مثل وصول بعض الأخبار الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على القيم والضمانات أو التدفقات النقدية المرتبطة بالأوراق المالية في أسواق أخرى. من خلال هذه الآلية يمكن النظر إلى العدوى بأنها كانتقال المعلومات من أكثر الأسواق سيولة إلى الأسواق الأخرى.

المحور الثاني / تحليل الموازنة العامة العراقية

نظراً لكون الموازنة العامة هي الأداة الأساسية التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ أولوياتها الاقتصادية على المديين القريب والبعيد لذلك يجب النظر إلى الموازنة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد للمساهمة في توجيه الاقتصاد نحو رفع معدلات التنمية الاقتصادية وزيادة معدل الدخول وتقليل البطالة والتضخم.

1- الإطار القانوني للموازنة العامة العراقية:

تمر عملية إعداد الموازنة العامة في العراق بمراحل متعددة قبل وصولها إلى الشكل النهائي وكالاتي: تشمل المرحلة الأولى بتحويل من رئيس الجمهورية لجهة مختصة للقيام بتهيئة الإطار العام للسياسة المالية وإعداد التوصيات المركزية لاتجاهات الموازنة العامة، من حيث (عناصرها وحجمها وتوزيعها وظيفياً وقطاعياً) والمؤشرات الضرورية المناسبة لتحديد موازنات القطاع الحكومي المركزي والقطاع الاشتراكي وقطاع التجارة الخارجية والنقد الأجنبي، وتقوم هذه الجهة بالتعاون مع فريق عمل متكون من الفنيين المختصين من موظفي وزارة التخطيط والمالية والتجارة والبنك المركزي لغرض إعداد تقرير اقتصادي مالي يستعرض الوضع القائم والتوقعات المستقبلية للسنة المالية القادمة، وبعد إعداد هذا التقرير يرفع إلى ديوان الرئاسة المنحل خلال فترة أمدها نهاية الشهر الخامس من كل سنة لاعتماده وإبلاغه إلى الجهات ذات العلاقة إذ يمثل هذا التقرير إستراتيجية الدولة وتوجهاتها.

أما المرحلة الثانية فتتمثل هذه المرحلة بمسؤولية وزارة المالية، إذ تقع مسؤولية إعداد تعليمات الموازنة العامة على عاتق وزارة المالية والتي تمثل تفاصيل أسس تحضير الموازنة مع تعميم الاستمارات الخاصة بها مع بيان طرق التقدير بالنسبة للنفقات والإيرادات.

تتمثل المرحلة الثالثة هذه المرحلة بإعداد تقديرات النفقات والإيرادات للوزارات والدوائر التابعة لها، إذ بعد أن تصل تعليمات إعداد الموازنة من قبل وزارة المالية إلى الوزارات، يقوم كل وزير بالإطلاع عليها والإيعاز إلى رؤساء الدوائر التابعة لهم للقيام بعملية إعداد تقديرات للنفقات والإيرادات، ثم تجمع موازنات هذه الدوائر وتناقش على مستوى الوزارة⁽²⁵⁾، وبعدها تقوم كل وزارة بإرسال تقديراتها إلى وزارة المالية مدرجة على الاستمارة الخاصة بها، إذ تنص المادة الثالثة من قانون أصول المحاسبات العامة رقم (28) لسنة 1940 وتعديلاته... (على الوزارات والدوائر أن تحضر تخمينات المصروفات والإيرادات المختصة بها وتودعها لدى وزارة المالية قبل نهاية شهر تموز من كل سنة).

أما المرحلة الرابعة فتكون بعد وصول تقديرات الوزارات المختصة لنفقاتها وإيراداتها إلى وزارة المالية، تقوم وزارة المالية بمناقشة تقديرات الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة مع ممثلي هذه الوزارات والدوائر، ومن ثم إعداد مشروع الموازنة العامة بشكله النهائي مع البيان المالي الذي يوضح الأهداف العامة للموازنة، ويتم بعد ذلك إحالة المشروع إلى مجلس الوزراء تمهيداً لمناقشته ورفعته إلى ديوان الرئاسة المنحل للبت فيه وإحالته إلى المجلس الوطني لمناقشته وإقراره وإحالته إلى مجلس قيادة الثورة المنحل لغرض تشريعه.

أما بعد الحرب على العراق عام 2003 وتغير الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية نصت الفقرة الثالثة من المادة 107 في الدستور العراقي الجديد لسنة 2005، على انه من اختصاص السلطات الاتحادية وضع الموازنة العامة للدولة، في حين نصت الفقرة السابعة من المادة أعلاه صلاحية السلطات الاتحادية في وضع مشروع الموازنة العامة الجارية والاستثمارية، كما جاء في الفقرة الرابعة من المادة 77.

أن من صلاحية مجلس الوزراء إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية، وهذا يعني أن إعداد مشروع الموازنة العامة يكون من قبل مجلس الوزراء وبعد اقرار مجلس الوزراء يتم عرضه على البرلمان للتصديق عليه ومن ثم مصادقته من قبل مجلس الوزراء ليكون في حيز التنفيذ، بناءً على ما جاء في الدستور العراقي الجديد⁽²⁶⁾، وتشترك كل من وزارتي المالية والتخطيط والتعاون الإنمائي فضلاً عن البنك المركزي العراقي في إعداد الموازنة العامة بأعداد مؤشرات اقتصادية ومالية عن السنة المالية القادمة وبناءً على ذلك تعد وزارة المالية توجيهات إعداد الموازنة العامة، وابتداءً من حزيران من كل سنة تعمل وزارة المالية على تعميم هذه التوجيهات إلى الوزارات كافة للعمل بموجبها وبضمنها الحدود المالية القصوى وذلك لإعداد المقترحات لموازناتها.

2- تحليل الموازنة العامة.

من المعروف أن الموازنة العامة بشكل أساسي تتكون من جانبين، هما جانب الإيرادات العامة والذي يعبر عن ما تحصل عليه الدولة من دخول، ويتم تقييد البنود الخاصة بها في الجانب الدائن من الموازنة، أما الجانب الآخر من الموازنة فهو جانب النفقات العامة، والذي تسجل فيه جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة، ويتم تقييد الفقرات الخاصة بها في الجانب المدين من الموازنة، وتجمع الموازنة العامة هذين الجانبين في وثيقة مالية واحدة لتعبر عن المركز المالي للبلد وما تحقق في نهاية السنة المالية سواء أكانت حالة العجز أم الفائض . وسنقوم بتحليل الموازنة العراقية بجانبها الإيرادي والاتفاقي وكما يلي:

أولاً- جانب الإيرادات:

يمكن ملاحظة تطور حجم الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة بالاستعانة بالبيانات من الجدول (1) إذ يتضح بان حجم الإيرادات العامة قد شهدت انخفاضاً في سنة 1991 عنه في سنة 1990 (4228,8491 مليون دينار بالإضافة إلى إنها حققت معدل نمو سالب بين (5.02- %) كما تراجعت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 15.2 إلى 9.95 وان سبب هذا التراجع يعود إلى أحداث حرب الخليج الثانية وتراجع الإيرادات النفطية فضلاً عن الأحداث السياسية والاضطرابات الأمنية التي أدت إلى صعوبة تحصيل بعض الإيرادات العامة.

أما بين عامي 1996 و1997 فقد شهدت الإيرادات العامة ارتفاعاً بين (410537, 178013) مليون دينار بالأسعار الجارية محققة نمواً سنوياً بين (66.4% و 130.6%) على التوالي في حين إن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد حققت زيادة متواضعة مقارنة بالسنوات الباقية إذ بلغت (2.73% و 2.72%) وكان ذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية بموجب مذكرة التفاهم، أما بعد الحرب الأخيرة في عام 2003 ارتفعت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية إلى (2146346) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (15.7%) أما نسبة الإيرادات



جدول (1) الإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي لكافة القطاعات بالأسعار الجارية للمدة (1990-2010)

السنوات	الإيرادات العامة 1	معدل نمو الإيرادات العامة %	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1990	8491	-	55926,5	15.2
1991	4228	-50.2	42451,6	9.95
1992	5047	19.4	115108,4	4.38
1993	8997	78.3	321646,9	2.79
1994	25659	185.2	1658325,8	1.54
1995	106986	317.0	6695482,9	1.59
1996	178013	66.4	6500924,6	2.73
1997	410537	130.6	15093144	2.72
1998	520430	26.8	17125847,5	3.03
1999	719065	38.2	34464012,6	2.08
2000	1133034	57.6	50213699,9	3.25
2001	1289246	13.8	41314568,5	3.12
2002	1854585	43.9	41022927,4	4.52
2003	2146346	15.7	29585788,6	7.21
2004	32982739	1436.7	53235358,7	61.9
2005	40502890	22.8	73533598,6	55.2
2006	49055545	21.1	95578954,8	51.3
2007	54599451	11.3	111455813,4	48.9
2008	80252182	47.0	157026061,6	51.1
2009	55209353	-31.2	130642187	42.2
2010	70178223	27.11	158521511,5	44.3

المصدر: وزارة التخطيط، المجاميع الإحصائية للسنوات 1990-2010 .

- الناتج المحلي الإجمالي لكافة القطاعات بالأسعار الجارية.

- القيم بالملليون دينار.

- تم احتساب النسب بالاعتماد على البيانات المذكورة أعلاه.

العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (7.2%) بسبب زيادة الإيرادات النفطية، أما خلال سنة 2008 فقد شهدت الإيرادات العامة تحقيق أعلى مستوى لها خلال فترة البحث إذ بلغت (80252182) مليون دينار بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي بلغ (47%) كما بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (51.1%) إن هذه الزيادة في الإيرادات العامة كانت بسبب زيادة العوائد النفطية، فيما انخفضت الإيرادات العامة بالأسعار الجارية عام 2009 إلى (55209353) مليون دينار إذ حققت معدل نمو سنوي سالب بلغ (31.2% -) أما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت إلى (42.2%) وكان ذلك بسبب الأزمة المالية خلال تلك الفترة.



أما في عام 2010 فقد عادت الإيرادات العامة إلى الارتفاع بمقدار (70178223) مليون دينار بسبب عودة أسعار النفط الخام إلى الارتفاع أما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (44.3%) أي بالزيادة عما كانت عليه في السنة السابقة.

هيكل الإيرادات العامة:

تتكون الإيرادات العامة في العراق من الإيرادات النفطية والضريبية بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى كما في الجدول أدناه:

من الجدول نلاحظ إن حصيلة الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية تراجعت إلى (1965) مليون دينار عام 1991 إذ بلغت معدل نمو سنوي سالب بلغ (52.2%) وكان ذلك بسبب العقوبات الدولية وحرب الخليج

جدول (2) هيكل الإيرادات العامة في العراق ومعدل نموها ونسبتها إلى الإيرادات العامة

السنوات	الإيرادات النفطية 2	معدل نموها	2:1	الإيرادات الضريبية 3	معدل نموها	3:1	الإيرادات الأخرى 4	معدل نموها	4:1
1990	4110	-	48.4	915	-	10.8	3466	-	40.8
1991	1965	-52.2	46.5	411	-55.1	9.7	1852	-46.6	43.8
1992	2191	11.5	43.4	578	40.6	11.5	2278	23.0	45.1
1993	2869	30.9	31.9	1300	124.9	14.4	4828	111.9	53.7
1994	4981	73.6	19.4	3436	164.3	13.4	17242	257.1	67.2
1995	27195	446.0	25.4	13641	297.0	12.8	66150	283.7	61.8
1996	57705	112.2	32.4	29699	117.7	16.7	90609	37.0	50.9
1997	199890	246.4	48.6	72264	143.3	17.6	138383	52.7	33.7
1998	169023	-15.4	32.4	129081	78.6	24.8	222326	60.7	42.7
1999	234649	38.8	32.6	229548	77.8	31.9	254868	14.6	35.4
2000	458157	95.3	40.4	328113	42.9	29	346764	36.1	30.6
2001	580160.7	26.6	45	460895.5	40.5	35.7	248190	-28.4	19.3
2002	1020022	75.8	55	593678	28.8	32.0	240885	-2.9	13
2003	1841458	80.5	85.7	349	-99.9	0.1	304539	26.4	14.2
2004	32627203	1671.8	98.9	159644	45643.3	0.5	195892	-35.7	0.6
2005	39480069	21.0	97.4	495282	210.2	1.2	527539	169.3	1.3
2006	46534310	17.9	94.9	591229	19.4	1.2	1930006	265.9	3.9
2007	51701300	11.1	94.7	1228336	107.8	2.2	1669815	-13.5	3.1
2008	75358291	45.8	93.9	985837	-19.7	1.2	3908054	134.0	4.9
2009	48871708	-35.1	88.5	3334809	238.3	6.1	3002836	-23.2	5.4
2010	60131401	23.0	85.7	1503516	-54.9	2.2	8543306	184.5	12.1

المصدر، جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للسنوات (1990-2010)

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية للسنوات (1990-2010) الثانية وعمليات الدمار التي طالت المنشآت النفطية أما نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة قد بلغت معدل (46.5%) وكانت النسبة منخفضة بسبب تراجع الإيرادات العامة، بينما بلغت الإيرادات الضريبية والأخرى نسبة (1852,411) مليون دينار وبلغت نسبتها إلى الإيرادات العامة (9.7%, 43.8%), أما في عامي 1996 و1997 فقد عادت الإيرادات النفطية إلى الارتفاع من (57705 إلى 199890) مليون دينار بالأسعار الجارية على التوالي، في حين ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة لتصل إلى (32.4% و 48.6%) وكان ذلك بسبب استئناف تصدير النفط بموجب مذكرة التفاهم الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حصيلته الإيرادات النفطية خلال تلك المدة، بينما بلغت نسبة الإيرادات الضريبية والأخرى خلال عام 1997 (138383,72264)، في حين بلغت نسبتها إلى الإيرادات العامة (17.6%, 33.7%)، أما في عام 1998 انخفضت الإيرادات النفطية إلى (169023) مليون دينار بسبب انخفاض أسعار النفط الخام جراء الأزمة الآسيوية في حين بلغت نسبتها إلى الإيرادات العامة (32.4%)، نلاحظ في تلك المدة ارتفاع حصيلته الإيرادات الأخرى وزيادة حصة مساهمتها في الإيرادات العامة، وذلك بسبب انخفاض حصيلته الإيرادات النفطية جراء انخفاض أسعاره، أما عام 2003 وبعد رفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق شهدت حصيلته الإيرادات النفطية ارتفاعاً وصل إلى (1841458) مليون دينار وارتفعت حصيلته الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة (85.7%)، وقد تراجعت حصيلته الضرائب بالأسعار الجارية عام 2003 إلى (349) مليون دينار بسبب ظروف الحرب وتدهور الوضع الأمني وتدمير البنى التحتية الأمر الذي صعب تحصيل الضرائب هذا فضلاً عن تزايد الإيرادات النفطية قد قلل من أهمية الإيرادات الأخرى لا سيما الضريبية، أما في عام 2009 فقد حققت الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية انخفاضاً وصل إلى (48871708) مليون دينار بسبب انخفاض صادرات العراق النفطية⁽²⁷⁾ إذ حققت معدل نمو سنوي سالب وصل إلى (-35.1%) كما انخفضت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة (90.8%)، إن سبب هذا التراجع كان نتيجة لانخفاض أسعار النفط بفعل الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في تلك المدة والتي توضح مدى انعكاس الوضع الخارجي على الاقتصاد المحلي للبلد النفطي أما الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت خلال السنة المذكورة لتصل إلى (3334809) بينما انخفضت الإيرادات الأخرى إلى (3002836)، أما في عام 2010 فقد شهدت الإيرادات النفطية تزايداً ملحوظاً إذ بلغت (6013401) مليون دينار بسبب الزيادة الملحوظة في أسعار النفط الخام، ويتضح إن العراق من خلال استعراض هيكل إيراداته العامة في الموازنة العامة قد اعتمد وما يزال يعتمد على مورد وحيد في تمويل النفقات العامة ألا وهو النفط الخام لذلك فإن اتجاه الإتفاق يرتبط بالتحويلات التي تواجه هذا المورد الناضب فضلاً عن تغير نسب مساهمة الإيرادات الأخرى سواء كانت ضريبية أم غير ضريبية تعتمد على تغير نسب مساهمة العوائد النفطية إذ إن ارتفاع نسب مساهمة الإيرادات غير النفطية غالباً ما يكون نتيجة لانخفاض نسبة مساهمة العوائد النفطية.

ثانياً: النفقات العامة:

يمكن ملاحظة تطور حجم النفقات العامة من خلال الجدول رقم (3) الذي يوضح الزيادة الحاصلة في النفقات العامة عام 1991 ب(17497) مليون دينار عنه في عام 1990 ب(14179) مليون دينار محققة نمواً سنوياً قدره (87.9%) فيما بلغت نسبة النفقات من الناتج المحلي الإجمالي (25.4% و 41.2%) على التوالي، لقد كان معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية كبيراً بسبب التضخم الذي يعد من أحد الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة، كما ازداد حجم النفقات الحكومية للأعوام 1993 و 1994 ليصل إلى (68954 و 199442) مليون دينار على التوالي لتحقيق معدل نمو سنوي بلغ (109.7% و 189.2%) أما نسبة مساهمة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت (21.4% و 12%)، لقد التجأت الحكومة في تلك الفترة إلى الإصدار النقدي الجديد وهذا يعني إن الزيادة في النفقات العامة كانت تعود إلى ظاهرة التضخم. ازدادت النفقات العامة بالأسعار الجارية للمدة 1998 إلى (920501) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (51.9%) وكانت نسبة مساهمة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (5.4%)، إن زيادة النفقات في تلك المدة كان ناجماً عن زيادة الإيرادات العامة واتجاه الحكومة لتلبية أغلب الحاجات الأساسية، أما عام 2003 أنخفضت النفقات العامة إلى (1982548) مليون دينار محققه بذلك معدل نمو سنوي سالب بلغ (-38.6%) وكانت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (6.7%) والذي كان سببه توقف المشاريع والخطط التنموية في تلك المدة بسبب الحرب الأخيرة على العراق، في عام 2008 حققت النفقات العامة (59403375) مليون دينار محققة نمو سنوي بلغ (52.2%) أما نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (38.1%) لقد كانت سبب هذه الزيادة تعود إلى زيادة النفقات التشغيلية ولاسيما رواتب الموظفين فضلاً عن زيادة النفقات الاستثمارية.

أما في عام 2009 فقد عادت النفقات العامة إلى الانخفاض إلى (52567025) مليون دينار محققه نمواً سنوياً سالباً بلغ (-11.5%) كما تراجعت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (37.7%). وكان ذلك بسبب السياسات الانكماشية التي قامت بها الحكومة بسبب الأزمة المالية في تلك الفترة وانخفاض أسعار النفط. أما في عام 2010 عادت النفقات العامة إلى الارتفاع لتصل إلى (70134201) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (33.4%) وبنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (44.2%) بسبب عودة تحسن أسعار النفط .



جدول (3) النفقات العامة ومعدل النمو ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2010)

السنوات	النفقات العامة 1	معدل النمو %	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1990	14179	-	25.4
1991	17497	23.4	41.2
1992	32883	87.9	28.6
1993	68954	109.7	21.4
1994	199442	189.2	12
1995	690784	246.4	10.3
1996	542542	-21.5	8.3
1997	605802	11.7	4.0
1998	920501	51.9	5.4
1999	1033552	12.3	3.0
2000	1498700	45.0	3.0
2001	2079727	38.8	5.0
2002	3226927	55.2	7.9
2003	1982548	-38.6	6.7
2004	32117491	1520.0	60.3
2005	26375175	-17.9	35.9
2006	38806679	47.1	40.6
2007	39031232	0.6	35.0
2008	59403375	52.2	38.1
2009	52567025	-11.5	37.7
2010	70134201	33.4	44.2

المصدر: جمهورية العراق:وزارة المالية،الدائرة الاقتصادية، للسنوات 1990-2010

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية السنوية (1990-2010)

هيكل النفقات العامة:

تقسم النفقات العامة وفقاً للأساس الاقتصادي إلى نوعين من الإنفاق هما، الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، وقد تميزت النفقات في الموازنة العامة للعراق خلال المدة من 1990 - 2010 باختلال هيكلها وسيادة النفقات الجارية على بنية النفقات العامة. ويمكن توضيح نسبة مساهمة النفقات العامة الجارية والاستثمارية خلال فترة البحث وكما يلي:

شهدت النفقات الجارية تزايداً ملحوظاً في عام 1991 عنه في سنة 1990. إذ بلغت هذه النفقات (15653) مليون دينار بمعدل نمو قدره (37.8%) كما ساهمت النفقات الجارية بنسبة (89.5%) من إجمالي الإنفاق العام وكان ذلك بسبب العقوبات الدولية والتزام الحكومة بتوفير السلع الأساسية للأفراد وبعد ذلك بدأت الحكومة بتوفير أكبر قدر ممكن لتمويل نفقات البطاقة التموينية التي أصبحت تشكل نسبة كبيرة من الموازنة الجارية، إذ لم يعد هذا الإجراء في حقيقته خياراً أمام الحكومة بل كان ضرورياً لمواجهة ظروف الحصار الاقتصادي⁽²⁸⁾، أما النفقات الاستثمارية فقد انخفضت أيضاً إلى (1844) وكانت نسبتها إلى النفقات العامة (10.5%)، ارتفعت النفقات العامة بعد ذلك واستمرت حصيلة الارتفاع النفقات الجارية عام 1995، ثم انخفضت في عام 1996 إلى (506102) مليون دينار بالأسعار الجارية بمعدل نمو سنوي سالب قدره (16.5%) إلا إن نسبتها من النفقات العامة قد ازدادت إلى (93.3%) كان ذلك بسبب عمل الحكومة في تلك المدة ارتكز على تسيير عمل المرافق العامة.



الموازنة العامة في العراق

أما النفقات الاستثمارية ارتفعت بعد ذلك لكنها عاودت الانخفاض عام 1996 إذ حققت معدل نمو سنوي سالب وصل إلى (57.1-%)، أما نسبتها من الإنفاق العام فتراجعت وبلغت أدنى مستوى لها خلال فترة البحث لتصل إلى (6.7%) وكان ذلك بسبب تراجع الإنفاق العام.

شهدت النفقات الجارية تزايداً ملحوظاً وقفزت نسبة مساهمتها إلى النفقات العامة إلى (90.0%) عام 2003 عكس النفقات الاستثمارية التي انخفضت مساهمتها إلى النفقات العامة بشكل كبير إلى (10%)، كان ذلك بسبب رفع الحضر عن الاقتصاد العراقي واستئناف تصدير النفط، وقد بلغت النفقات الجارية (47522700) مليون دينار بالأسعار الجارية عام 2008 وبمعدل نمو سنوي بلغ (51.8%) أما نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق العام في هذه المدة كان (80%)، في حين بلغت النفقات الاستثمارية (11880675) وكانت نسبتها إلى النفقات العامة (20%)، أما في عام 2009 فقد شهدت النفقات الجارية تراجعاً إلى (42053620) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب وصل إلى (11.5-) أما نسبة مساهمتها في النفقات العامة فقد بلغت (80%) في حين انخفضت النفقات الاستثمارية أيضاً لتصل إلى (10513405) بمعدل نمو سالب، نظراً لظروف الأزمة المالية لتلك الفترة وانخفاض أسعار النفط، أما في عام 2010 فقد شهدت النفقات الجارية ارتفاعاً بلغ (54003334.2) مليون دينار بمعدل نمو (28.4%) خلال تلك المدة بسبب تحسن أسعار النفط. جدول (4) النفقات الجارية والاستثمارية ومعدل نموها ونسبتها إلى النفقات العامة خلال المدة (1990-2010)

السنوات	النفقات الجارية 2	معدل النمو	2:1	النفقات الاستثمارية 3	معدل النمو	3:1
1990	11357	-	80.1	2822	-	19.9
1991	15653	37.8	89.5	1844	-34.7	10.5
1992	25876	65.3	78.7	7007	280.0	21.3
1993	50060	93.5	72.6	18894	169.6	27.4
1994	171742	243.1	86.1	27700	46.6	13.9
1995	605838	252.8	87.7	84946	206.7	12.3
1996	506102	-16.5	93.3	36440	-57.1	6.7
1997	534095	5.5	88.2	71707	96.8	11.8
1998	824705	54.4	89.6	95796	33.6	10.4
1999	831592	0.8	80.5	201960	110.8	19.5
2000	1151663	38.5	76.8	347037	71.8	23.2
2001	1490866	29.5	71.7	578861	66.8	28.3
2002	1761927	18.2	54.6	1465000	153.1	45.4
2003	1784293.2	1.3	90.	198254.8	-86.5	10
2004	29102758	1531.1	90.6	3014733	1420.6	9.4
2005	21803157	-25.1	82.7	4572018	51.7	17.3
2006	32778999	50.3	84.5	6027680	31.8	15.5
2007	31308188.3	-4.5	80.2	7723043.7	28.1	19.8
2008	47522700	51.8	80.0	11880675	53.8	20
2009	42053620	-11.5	80.0	10513405	-11.5	20
2010	54003334.2	28.4	77.0	16130866.2	53.4	23

المصدر، جمهورية العراق ، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للسنوات 1990 - 2010



ثالثاً: تطور حالة الموازنة العامة للمدة 1990-2010

تعتبر الموازنة العامة عن الموقف المالي للبلاد، إذ أنها توضح نتيجة المركز المالي للبلد في الداخل من خلال بيان حجم الفائض أو العجز أو التوازن في بعض الحالات النادرة. ويمكن توضيح حالة الموازنة العامة خلال فترة البحث بالاستعانة بالجدول (5) الذي يوضح ازدياد عجز الموازنة العامة بالأسعار الجارية ليصل إلى (13269) مليون دينار عام 1991 عنه في عام 1990 بمعدل نمو بلغ (133.3%) كما كانت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي (31.3%) فيما ارتفعت قيمة العجز بالأسعار الجارية لسنة 1992 إلى (27836) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (109.8%) في حين كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (24.2%) وكان ذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة لإعادة بناء ما دمرته الحرب. كما ارتفع مقدار العجز في السنوات التالية بالأسعار الجارية ليصل إلى (364529) مليون دينار عام 1996 بمعدل نمو سلبي بلغ (37.6%) فيما كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (5.6%)، أما في عام 1997 انخفض معدل العجز بالأسعار الجارية ليصل إلى (195265) مليون دينار، إذ حقق معدل نمو سالب وصل إلى (46.4%)، أما قيمة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (1.3%) وكان سبب هذا التراجع في قيمة العجز هو زيادة الإيرادات العامة على الرغم من ارتفاع النفقات العامة. أما عام 1998 ارتفع نسبة العجز في الموازنة العامة ليلبلغ (400071-) مليون دينار، بمعدل نمو بلغ (104.9%) بسبب الانخفاض في حجم الإيرادات النفطية انعكس على الإيرادات العامة، كما ذكرنا بسبب الانخفاض في أسعار النفط الخام جراء الأزمة المالية الآسيوية. وقد استمرت حالة العجز في الموازنة العامة طوال مدة العقوبات الدولية حتى وصلت قيمة العجز عام 2002 إلى (1372342-) مليون دينار بمعدل نمو (73.6%) وفيما بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (3.3%)، ومما يجدر نكره إن العراق في تلك الفترة لجأ إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد الذي اعتبره أحد المصادر الرئيسية لتمويل العجز الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي حدوث آثار سلبية على الاقتصاد العراقي.



جدول (5) العجز والفائض ومعدل النمو ونسبتهما إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2010)

السنوات	العجز والفائض	معدل النمو %	نسبة العجز، الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي %
1990	-5688	-	-10.2
1991	-13269	133.3	-31.3
1992	-27836	109.8	-24.2
1993	-59957	115.4	-18.6
1994	-173783	189.8	-10.5
1995	-583798	235.9	-8.7
1996	-364529	-37.6	-5.6
1997	-195265	-46.4	-1.3
1998	-400071	104.9	-2.3
1999	-314487	-21.4	-0.9
2000	-365666	16.3	-0.7
2001	-790481	116.2	-1.9
2002	-1372342	73.6	-3.3
2003	163798	-111.9	0.6
2004	865248	428.2	1.6
2005	14127715	1532.8	19.2
2006	10248866	-27.5	10.7
2007	15568219	51.9	14.0
2008	20848807	33.9	13.4
2009	2642328	-87.3	1.9
2010	44022	-98.3	0.03

المصدر: جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.

وبعد الحرب عام 2003 ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق شهدت العوائد النفطية العراقية زيادة ملحوظة الأمر الذي أدى إلى تزايد حصيلة الإيرادات العامة في الوقت الذي كان فيه الإنفاق العام قد تركز على النفقات الجارية بشكل رئيسي. وقد كانت الزيادة في الإيرادات العامة أكبر من الزيادة في حجم النفقات العامة مما أدى إلى تحقيق فوائض في الموازنة وصلت عام 2003 و 2004 إلى (163798 و 865348) على التوالي بمعدل نمو بلغ (111.9% و 428.2%) فيما بلغت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي (116.5% و 193.6%). استمرت حالة الفائض في الموازنة العامة لتحقق عام 2005 (14127715) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (1532.8%) أما نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فوصلت إلى (19.2%) وكان سبب ذلك هو زيادة الإيرادات العامة ولاسيما النفطية وتراجع النفقات العامة. كما حققت الموازنة العامة أعلى فائض بالأسعار الجارية وصل سنة 2008 إلى (20848807) مليون دينار بمعدل نمو (33.9%)، أما نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (13.4%) وكما ذكرنا سابقاً فإن سبب الفائض هو زيادة أسعار النفط وبالتالي الإيرادات النفطية، إذ ارتفعت أسعار النفط الخام لتبلغ عام 2008 أعلى مستوى لها، وفي عام 2009 تراجع معدل الفائض عما كان عليه في السنة السابقة ليصل إلى (2642328) محققاً نمواً سنوياً سالباً قدره (-87.3%) فيما كانت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.9%)، إن سبب هذا التراجع كان نتيجة لانخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، أما في عام 2010 عاد الفائض إلى الارتفاع بمقدار (44022) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي بلغ (-98.3%) في تلك الفترة.

المحور الثالث/ اثر الأزمات المالية على مصادر تمويل الموازنة العامة

أولاً: العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام في السوق الدولية:

إن العوامل التي تؤثر في أسعار النفط الخام في السوق الدولية تتحدد على نحو عام في عوامل تؤثر في حجم العرض النفطي الدولي الكلي وعوامل تؤثر في حجم الطلب النفطي الدولي الكلي ونوع آخر من العوامل هي عوامل تبدو في ظاهرها غير اقتصادية ولكنها تؤثر في نتائجها في حجم العرض الكلي أو في حجم الطلب الكلي مما يسبب تغيرات في أسعار النفط تبعاً لحجم ذلك التأثير ومدياته الزمنية والتي يمكن تحديدها بالآتي:

1- العوامل الاقتصادية المؤثرة في حجم العرض النفطي الدولي الكلي، يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فردياً لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضاً كلياً لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد⁽²⁹⁾ ويتسم العرض بكونه منخفض المرونة في المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد. ويتم عرض النفط من خلال مصدرين الأول الدول المنتجة للنفط التي تنتمي لمنظمة الأوبك والآخر من الدول المنتجة خارج الأوبك. وتؤثر في عرض النفط بالسوق الدولية العديد من العوامل التي تدفع بالكميات المعروضة نحو الزيادة أو النقصان وبالتالي تؤثر على الأسعار وترتبط هذه العوامل بالعديد من الاعتبارات قد تكون اقتصادية أو جيولوجية أو تنظيمية أو تسويقية .. وغيرها، ومن هذه العوامل: هيكل السوق، سعر الخصم، حجم الاحتياطي النفطي الدولي المثبت. ،الكلفة الحدية لاستخراج النفط الخام و حركة خزين النفط الخام للدول الصناعية.

2- العوامل الاقتصادية المؤثرة في حجم الطلب النفطي الدولي الكلي، يقصد بالطلب النفطي مجموعة الكميات المطلوبة من السلعة النفطية بصورتها (الخام والمشتقات النفطية) في السوق الدولية بسعر معين وخلال مدة زمنية معينة لتلبية الحاجات الإنسانية المتنامية. ويتسم الطلب على النفط بكونه طلباً مشتقاً من الطلب على المشتقات النفطية وقد أصبح حجم استهلاك النفط واحداً من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى التقدم الاقتصادي لأي مجتمع، ونتيجة لانقسام المجموعات الدولية الحالية إلى ثلاث مجموعات متباينة في الإمكانيات والتطورات السياسية والاقتصادية أي اختلاف خصوصية المجموعات واختلاف الدول نفسها داخل المجموعات فقد كان طبيعياً ظهور معدلات نمو اقتصادية متباينة أثرت في طبيعة طلب النفط واستهلاكه وبالتالي على أسعاره وهذه المجموعات هي: الدول الصناعية، الدول النامية والدول المتحولة. وتؤثر في الطلب على النفط العديد من العوامل منها: معدل النمو الاقتصادي، بدائل النفط الخام وأسعارها، الأسواق المستقبلية.

3- العوامل الأخرى مثل السياسة الدولية والظروف الطارئة والأزمات وسياسات الحد من التلوث. لا شك بأن المواقف السياسية للحكومات المنتجة والمستهلكة للنفط واستراتيجياتها السياسية دوراً مهماً في صياغة أسعار النفط. وإن الدول الفاعلة في التأثير القوي على الأسعار هي الدول المنتجة و الدول المستهلكة الكبرى إضافة إلى سياسات الشركات النفطية الكبرى التي لا زالت تسعى على الجزء الأكبر من تجارة النفط العالمية، كما تلعب الظروف الطارئة والأزمات دوراً كبيراً في إحداث تذبذبات حادة في أسعار النفط الخام على المدى القريب، وبشكل خاص الحروب والاضطرابات السياسية والأزمات مثل الأزمات المالية وذلك لما تسببه هذه الظروف من نقص في العرض النفطي بسبب توقف العمليات الاستخراجية أو النقل، أو نقص في الطلب النفطي بسبب حالات الركود والكساد المرافقة للازمات العالمية، ويرجع عدد من المختصين معظم الطفرات السعرية التي حصلت عام 1973 والأعوام 1979، 1980، 1990، 1999، 2009 إلى تلك الظروف.

كما تعد سياسات الحد من التلوث إحدى العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام، حيث تعد ضريبة الكربون أحد هذه العوامل إذ إن الضرائب المفروضة على المشتقات النفطية تهدف إلى زيادة أسعار البيع للمستهلك النهائي وبالتالي تحد من نمو الطلب على النفط الخام وتسبب ترشيد الاستهلاك، واللجوء إلى المحافظة على المدى القريب الناجمة عن إدخال تقنيات جديدة كالعزل الحراري الذي يقلل من كمية الوقود اللازم للتدفئة، وإدخال تقنيات على محركات وسائط النقل تؤدي إلى خفض كمية الوقود، كما إن ارتفاع أسعار بيع المنتجات النفطية للمستهلك النهائي سيدفع إلى زيادة البحث والتطوير عن بدائل جديدة. مما تقدم نجد إن سياسات الحد من التلوث ومنها ضريبة الكربون تؤثر على أسعار النفط الخام في السوق الدولية وذلك من خلال تحديد حجم الطلب.

ثانياً: قياس وتحليل العلاقة بين تغير الأسعار العالمية للنفط الخام والإيرادات النفطية في العراق.

مدخل:

تعد الإيرادات النفطية أهم مصدر من مصادر تمويل الموازنة العامة في العراق، إذ تشكل العائدات النفطية المكون الأساسي للصادرات بالإضافة إلى كونها تشكل المساحة الواسعة للقطاع العام في الحياة الاقتصادية، لذا فإن تغيير أسعار النفط الخام كنتيجة للازمات المالية سينعكس بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، وعلى وفق ما تقدم سيتم تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط الخام (سيتم الاعتماد على أسعار الأوبك بسبب عدم وجود سعر موحد للنفط الخام في السوق النفطية بالإضافة إلى كون العراق عضواً في المنظمة) والإيرادات العامة (أي الإيرادات النفطية باعتبارها المصدر الأساس الذي يتعرض للاختلالات نتيجة لتغير أسعار النفط) باستخدام الأسلوب القياسي من أجل التأكيد على وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين وتعيين اتجاه العلاقة السببية بينهما بتطبيق اختبار السببية ل هسيو (Hsiao) في احتساب الخطأ النهائي للتوقع.

المطلب الأول/الإطار الرياضي لنماذج السببية:

أولاً: مفهوم السببية:

السببية (Causality) مصطلح يشير إلى الحالة التي تكون فيها حادثة معلومة متبوعة دائماً بحادثة أخرى معينة ويقع تعاقب الأحداث خلال زمن ما ،وتدعى الحادثة الأولى بالسبب والثانية بالمسبب أو المعلوم⁽³⁰⁾ ومصطلح السببية لغوياً يمثل مبدأ يراد به بان لكل ظاهرة سبباً يحدثها، أي إن السببية هي كل شيء يتوصل به إلى شيء غيره كما ورد في كتاب لسان لعرب لابن منظور. كما تعني السببية العلاقة بين السبب والمسبب ،ومبدأ السببية هو احد مبادئ العقل ويعبر عن ذلك الفلاسفة بقولهم بان لكل ظاهرة سبباً أو علة ،فالسببية في الفلسفة تربط بين حدثين منفصلين من الناحية الزمنية ،وقد اختلف الفلاسفة حول مبدأ السببية، ففيما أنكر السببية كل من الغزالي وهيوم وردا العلل الطبيعية إلى مجرد علاقة زمنية واقتران بعض الظواهر الطبيعية⁽³¹⁾، اعتمد المقريري مبدأ السببية في تفسير الظواهر الاقتصادية من خلال تفسيره للمجاعات التي حلت بمصر منذ القدم حتى العصر الوسيط، رافضاً مبدأ القدرية السلبية والجبرية في النظر إلى أصل الأزمات ،إذ عدها ظواهر مادية واجتماعية ترتبط بالعوامل الطبيعية والاجتماعية ،تدوم بديمومتها وتزول بزوالها. لقد أكد اغلب الفلاسفة على إن السببية هي غاية العلوم الطبيعية والإنسانية ،فقد ذهب (كانت) إلى إن السببية هي إحدى المماتلات الضرورية لتفسير التجربة وقد صنفها على وجهين:

الأول:- هو مبدأ الأحداث والإنتاج وهو يوجب أن يكون لكل حادث سبب يتوقف بوجوده عليه قبل حدوثه.
الثاني:- مبدأ التتابع الزمني وهو يوجب أن تحدث جميع المتغيرات وفقاً لقانون الارتباط بين السبب والنتيجة.

ثانياً: السببية في الاقتصاد القياسي:

تشكل السببية حيزاً مهماً ضمن مواضيع الاقتصاد القياسي ،فالاقتصاد القياسي يعتمد افتراضاً ضمناً وجود السببية بين المتغيرات الداخلية في النموذج القياسي والمتغيرات المحددة مسبقاً. ويجري تشخيص السببية نظرياً في المرحلة الأولى من مراحل بناء النموذج القياسي واختبارها في مراحل لاحقة أخرى ضمن النموذج. والسببية في الاقتصاد القياسي يمكن التعبير عنها بنماذج الاتحاد التي تعد من أكثر النماذج تبسيطاً للواقع العملي لكونها تفترض وجود اتجاه وحيد للسببية ،أي إن المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع ولا تتأثر به. لكن الواقع يؤكد غير ذلك، إذ إن معظم العلاقات الاقتصادية تعتمد على العلاقات المتبادلة بين المتغيرات المكونة للنموذج، أي إن هناك على الأقل عدد من المتغيرات تتحدد آنياً وتؤثر وتتأثر ببعضها البعض⁽³²⁾. فمثلاً لا يؤثر عرض النقد (Ms) في الناتج (Q) فقط وإنما يتأثر بها أي إنهما يتحددان كظاهرة متداخلة أي إن:

$$Ms = F(Q)$$

$$Q = F(Ms)$$

فيشار إلى السببية في الاقتصاد القياسي بأنها شكل الارتباط بين الحقائق الموضوعية ،سواء كانت في أنظمة أو عمليات أو أشياء، إذ يكون البعض منها في ظروف معينة سبباً في حدوث ظاهرة أخرى تسمى نتيجة.

ثانياً: تصنيف السببية في الاقتصاد القياسي:

يمكن تصنيف السببية في نماذج الاقتصاد القياسي استناداً لمجموعة من الأسس هي⁽³³⁾:

أولاً: وفقاً لحجم العلاقات داخل النموذج القياسي: وهي

أ:- نموذج السببية البسيط Simple Causality Model :

ويمكن كتابة العلاقة بين المتغيرين كالآتي:

$$X_t = \sum_{j=1}^M a_j x_{t-j} + \sum_{j=1}^M b_j Y_{t-j} + U_t \text{-----} (1)$$

$$Y_t = \sum_{j=1}^M c_j x_{t-j} + \sum_{j=1}^M d_j y_{t-j} + v_t \text{-----} (2)$$

إذ إن j تمثل مدة الارتداد من 1 إلى M .

و aj, bj, cj, dj معلمات النموذج.

(Y_t, X_t) سلسلتان زمنتان مستقرتان ذاتا متوسطات صفرية كما إن (U_t, V_t) سلسلتان غير

مترابطتين.

ويمكن أن تكون M ما لانهاية إلا أنه في التطبيق وبسبب المدى المحدد للبيانات المتاحة، فإن M أن تكون

محددة واقصر من السلسلة الزمنية المعطاة، وبذلك تكون (Y_t) تسبب X_t كون b_j ليس صفراً. كذلك X_t يتسبب

Y_t إذا كان c_j ليس صفراً.

ب:- نموذج السببية الآنية Simultaneous Causality Model :

$$X_t + b_o Y_t = \sum_{j=1}^M a_j x_{t-j} + \sum_{j=1}^M d_j Y_{t-1} + U_t \text{-----} (3)$$

$$Y_t + c_o X_t = \sum_{j=1}^M c_j x_{t-j} + \sum_{j=1}^M d_j y_{t-j} + v_t \text{-----} (4)$$

عندما يكون $(b_o, c_o = 0)$ عندئذ سيكون هذا نموذجاً سببياً بسيطاً وبالعكس ذلك سيكون نموذجاً ذا سببية آنية.

ثانيا: وفقا لاتجاه السببية:

1:- السببية أحادية الاتجاه Un-Directional Model: في هذا النوع من السببية يكون التأثير باتجاه واحد، أي إن المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع وليس العكس، فالمتغير التابع لا يؤثر في المتغير المستقل في نفس العلاقة، أي إن:

$$Y \longleftarrow X$$

2:- سببية الارتداد:

يمثل هذا النوع من السببية تداخل آثار مجموعة من المتغيرات، أي أنها تظهر مرة بشكل متغير تابع ومرة أخرى بشكل متغير مستقل مثل العلاقة بين الدخل والاستهلاك والاستثمار.

3:- سببية التغذية العكسية Feed Back Causality Model: يبين هذا النوع من السببية، إن المتغير المستقل يسبب التغير في المتغير التابع وفي ذات الوقت المتغير التابع يسبب تغير المتغير المستقل، أي إن الأثر ينتقل في اتجاهين كما يلي:

$$Y \longleftrightarrow X$$

ثالثا: الإطار الرياضي لنماذج اختبار السببية:

يعد اختبار السببية من الاختبارات المهمة التي تستعمل في اختبار العلاقات المتداخلة في الاقتصاد الكلي، فهناك العديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة السببية بين متغيرات عديدة مثل النقود والدخل وأسعار الفائدة ومتغيرات اقتصادية أخرى ومن بين الدراسات في هذا المجال دراسة كرانجر (Granger) (1969) ودراسة سيمز (Sims, 1972) ودراسة هسيو (Hsiao, 1981)⁽³⁴⁾. وللتعرف على آلية عمل نماذج اختبار السببية، سيتم التركيز على اختبار هسيو (Hsiao).

انموذج هسيو (Hsiao Model) لاختبار السببية:

حاول هسيو اختبار العلاقة السببية على أساس اختيار مدة ارتداد مثلي لكل من المتغيرات الداخلية والخارجية ويتم تقدير معادلة انحدار المتغير الداخلي بموجب الصيغة التالية⁽³⁵⁾:

$$Y_t = \sum_{j=1}^M b_j Y_{t-j} + u_t \quad (1)$$

إن:

Y_t المتغير الداخلي.

X_t المتغير الخارجي

Y_{t-j} المتغير الداخلي المتباطئ زمنيا ل (M) من السنوات التي حددها هسيو ب 6 سنوات وكما مبين أدناه:

$$Y_t = b_0 + b_1 Y_{t-1} + u_t \quad (1.1)$$

$$Y_t = b_0 + b_1 Y_{t-1} + b_2 Y_{t-2} + u_t \quad (1.2)$$

$$Y_t = b_0 + b_1 Y_{t-1} + b_2 Y_{t-2} + b_3 Y_{t-3} + u_t \quad (1.3)$$

$$Y_t = b_0 + b_1 Y_{t-1} + b_2 Y_{t-2} + b_3 Y_{t-3} + b_4 Y_{t-4} + u_t \quad (1.4)$$

$$Y_t = b_0 + b_1 Y_{t-1} + b_2 Y_{t-2} + b_3 Y_{t-3} + b_4 Y_{t-4} + b_5 Y_{t-5} + u_t \quad (1.5)$$



$$Y_t = b_0 + b_1 Y_{t-1} + b_2 Y_{t-2} + b_3 Y_{t-3} + b_4 Y_{t-4} + b_5 Y_{t-5} + b_6 Y_{t-6} + u_t \text{-----} (1.6)$$

ومن بين الانحدارات الست السابقة وبالأدات التي اجتازت الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية يتم احتساب خطأ التنبؤ النهائي (FPE) Final Predicted Error، وبموجب الصيغة التالية:

$$FPE_{(M)} = \frac{\frac{T + M + 1}{(T - M - 1)(ESS)}}{T} \text{-----} (1)$$

إذ إن :

T تمثل حجم العينة.

M رتبة الانحدار

FPE خطأ التنبؤ النهائي

ESS مجموع مربعات الخطأ لكل انحدار

ويتم اختيار أقل خطأ للتنبؤ النهائي من بين الانحدارات المقدرة، والتي تمثل مدة الارتداد المثلى للمتغير التابع Y_t والتي يرمز لها (M^*)

ثم يتم تقدير ستة انحدارات أخرى جديدة لأجل تحديد مدة التباطؤ الزمني بالنسبة للمتغير الخارجي والذي يضمن في معادلة الانحدار مع المتغير الداخلي الحائز على مدة الإبطاء المثلى (m^*)، والذي تم الحصول عليه من المرحلة السابقة، وتكون معادلة الانحدار على وفق الصيغة التالية:

$$Y_t = \sum_{i=1}^{m^*} b_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^n c_j X_{t-j} + u_t \text{-----} (2)$$

حيث إن:

Y_t المتغير الداخلي

X_t المتغير الخارجي

n عدد الانحدارات المقدرة للوصول إلى مدة التباطؤ المثلى

وبعد تقدير معادلات الانحدار الستة يتم احتساب خطأ التنبؤ النهائي FPE لكل انحدار وبموجب الصيغة التالية:

$$FPE(m^*, n^*) = \frac{\frac{t + m + n + 1}{t_{m_{n1}}} ESS(m^*, n^*)}{T} \text{-----} (2.7)$$

ولتحديد مدة الإبطاء المثلى (n^*) يتم اختيار معادلة الانحدار المقدرة التي تعطي أقل خطأ للتنبؤ النهائي. وبموجب نموذج هسيو يتم تحديد اتجاه السببية بالاعتماد على خطأ التنبؤ النهائي من خلال المقارنة بين حجمي الخطأ للمتغير الداخلي والمتغير الخارجي، فإذا كان خطأ التنبؤ النهائي للمرحلة الأولى من التقدير ($FPF(m^*)$) أقل من خطأ التنبؤ النهائي للمرحلة الثانية من التقدير أي إن:

$$FPE(m^*)^{(FPE(m^*, n^*))}$$

أي إن ذلك يدل على اتجاه العلاقة السببية من المتغير التابع إلى المتغير المستقل، أما إذا كان خطأ التنبؤ النهائي للمرحلة الأولى من التقدير $FPE(m^*)$ أكبر من خطأ التنبؤ النهائي للمرحلة الثانية من التقدير $FPE(m^*, n^*)$ أي إن:

$$FPE(m^*) > FPE(m^*, n^*)$$

فذلك يشير إلى إن اتجاه العلاقة السببية من المتغير المستقل إلى المتغير التابع، ثم يعاد الاختبار بطريقة عكسية لمعرفة تأثير المتغير التابع على المتغير المستقل عندما يكون الأخير متغيراً تابعاً.

المطلب الثاني / قياس وتحديد اتجاه العلاقة السببية باستخدام أسلوب هسيو (Hsiao).

من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الأزمات المالية (أسعار النفط العالمية) وبين مصادر تمويل الموازنة (يتم الاعتماد على الإيرادات النفطية لكونها تشكل الجزء الأكبر من مصادر تمويل الموازنة العامة) في العراق، تم استخدام أسلوب اختبار (Hsiao) لاختبار مدة الارتداد المثلى للمتغير التابع (الإيرادات النفطية) وبالنسبة للمتغير التوضيحي (أسعار النفط) والتي تسمح بأقل خطأ تنبؤ نهائي (FPE)، حيث تم احتساب خطأ التنبؤ النهائي لست فترات إبطاء، وتم اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج الذي اجتاز الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية وكما موضح في الجدولين (6) و (7).

تشير النتائج المقدرة للإيرادات النفطية الحالية (X) باعتباره متغير الاستجابة للمتغيرات التوضيحية الممثلة بـ (أسعار النفط بتخلف سنة واحدة والإيرادات النفطية بتخلف سنة واحدة أيضاً) إلى اتفاق إشارات معلمات النموذج المقدر مع المنطق والنظرية الاقتصادية من حيث وجود العلاقة الطردية بين متغيرات الدوال المقدرة إضافة إلى معنوية اختبارات الإحصائية والقياسية التي تضمنها، إذ بلغت القوة التفسيرية للنماذج المقدرة والممثلة بـ قيم معامل التحديد (0.96) وهذا يشير إلى إن المتغيرات المستقلة لها علاقة جوهرية بالإيرادات النفطية (المتغير التابع) وتعتبر قيمة (F^*) المحتسبة للدوال المقدرة عن المعنوية الإجمالية لدوال الإيرادات النفطية عند مستوى (5%) والاتجاه الذي يؤكد بأن المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي في المتغير التابع وبالتالي يمكن الاعتماد على النموذج في مجال التقدير.

جدول رقم (6) نتائج تقدير العلاقة بين الإيرادات النفطية كمتغير تابع بالنسبة لأسعار النفط العالمية وفق

نموذج هسيو (Hsiao)

صيغة الدالة	R^2	F^*	D.W	S.E	$FPE(m^*)$	$FPE(m^*, n^*)$
$Y_t = 0.769 + 0.978Y_{t-1}$ (1.199) (20.47)	0.95	419.19	1.699	0.789	0.048	
$Y_t = 2.163 + 1.091Y_{t-1} + 0.864X_{t-1}$	0.96	225.14	1.991	0.763		0.043



كما ويلاحظ في ضوء نتائج التقدير الجدول (6) خلو النموذج المقدر من المشكلات القياسية، حيث تؤكد احصاءة (D.W) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين القيم المتعاقبة للمتغير العشوائي عند مستوى معنوية (5%)، وان اتجاه العلاقة السببية يكون من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع لان قيمة خطأ التنبؤ النهائي $FPE(m^*)$ للمتغير التابع اكبر من خطأ التنبؤ النهائي للمتغيرات المستقلة $FPE(m^*, n^*)$ وهذا يعكس بدوره مدى تأثير أسعار النفط العالمية على الإيرادات النفطية، وعند اعتبار أسعار النفط كمتغير تابع (أسعار النفط بتخلف سنة واحدة والإيرادات النفطية بتخلف سنة واحدة أيضا). من الجدول (7) نلاحظ اتفاق إشارات معلمات النموذج المقدر مع منطق النظرية الاقتصادية ومعنوية الاختبارات الإحصائية والقياسية عند مستوى معنوية (5%) التي تضمنتها الدوال المقدرة بحيث امتلكت قوة تفسيرية جيدة بلغت (0.89) واتضح ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول رقم (7) نتائج تقدير العلاقة بين أسعار النفط كمتغير تابع بالنسبة للإيرادات النفطية وفق أنموذج

هسيو (Hsiao)

صيغة الدالة	R^2	F^*	D.W	S.E	FPB(m^*)	FPE(m^*, n^*)
$X_t = 0.11 + 0.986X_{t-1}$ (0.322) (9.865)	0.84	97.326	2.073	0.253	0.0153	
$X_t = 0.485 + 0.603X_{t-1} + 0.069Y_{t-1}$ (1.522) (3.670) (8.720)	0.89	69.767	2.229	0.217		0.0148

أما اتجاه العلاقة السببية فيلاحظ من الجدول أعلاه، كان من المتغير التوضيحي إلى المتغير التابع أيضا، حيث كانت قيمة خطأ التنبؤ النهائي $FPE(m^*)$ للمتغير التابع اكبر من قيمة خطأ التنبؤ النهائي للمتغيرات التوضيحية $FPE(m^*)(n^*)$.

ونتأكد من خلال الدوال من الجدولين (6) و(7) وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه من أسعار النفط على الإيرادات النفطية*، ومن الممكن ربط هذه الدوال بواقع الاقتصاد العراقي من حيث تأثر الإيرادات النفطية بأسعار النفط العالمية، أو تأثر مصدر التمويل الأكثر أهمية في الموازنة العامة بتداعيات الأزمات المالية.

*ولتأكيد هذه النتيجة فقد قامت الباحثة بإجراء اختبار كرانجر للسببية وتوصلت الى نفس النتيجة بوجود علاقة سببية باتجاه واحد.

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات:

لقد توصل البحث الحالي إلى مجموعة من الاستنتاجات:

1:- أسهم تطور الفكر المالي في تحليل مفاهيم عديدة للالتزامات المالية ، على وفق ما تقتضيه مسببات وبواعث الأزمات ، لكنه لم يقدم وصفا محددا لمفهوم الأزمة، فما زال مفهوم الأزمات المالية يتسم بنسبية الاستخدام الوصفي لنتائج تحليل التغير في السوق المالية . وأن الأزمات المالية حالة ملازمة للأسواق المالية ، بالرغم من تطور أدوات الأسواق المالية ووسائل الاتصال وتدفق المعلومات ، حيث ساهمت تلك التطورات في زيادة كفاءة الأسواق المالية ، لكنها في ذات الوقت لم تمنع حدوث الأزمة المالية أو تقلل من حجم المخاطر المترتبة عنها ، على العكس فقد ساهم انفتاح الأسواق المالية وتكاملها النسبي في كون الأزمة المالية أكثر تأثيرا ، بسبب اختلال الأنظمة المالية والاقتصادية .

2:- أن تكرار حدوث الأزمات المالية واتساعها وسرعة انتقالها يعد من الأمور المثيرة للجدل والانتباه، لما ينجم عنها من أضرار اقتصادية كبيرة وشاملة وغير متوقعة ، لا تقتصر على القطاع المالي فحسب بل تمتد إلى القطاعات الأخرى ، ويترتب عليها تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة لا تقتصر على بلد الأزمة فقط وإنما على البلدان الأخرى التي قد لا ترتبط أسواقها المالية مباشرة مع السوق المالية لبلد الأزمة ، كما هو الحال في العراق .

3:- من أهم تداعيات الأزمات المالية تأثيرها على الطلب والمعرض النفطي ، في ضل تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي وقت الأزمة ، الأمر الذي سينعكس سلبا على أسعار النفط ومشتقاته في السوق العالمية .

4:- إن زيادة اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل الموازنة ، أدى إلى تراجع أهمية الإيرادات الأخرى ومن أهمها الضرائب. حيث إن العراق يعد بلدا ناميا يتميز بتخلف الأنظمة الضريبية المتبعة فيه، فضلا عن انخفاض الدخل الذي يعد أساسا لتحصيل الضرائب لدى فئات المجتمع ، بالإضافة إلى انتشار مشكلة التهرب الضريبي ، الأمر الذي يصعب مهمة تحصيل الضرائب .

5:- إن تراجع إنتاج كميات النفط الخام أو تصديره لأسباب داخلية أو خارجية بالإضافة إلى انخفاض أسعاره، سيزيد من مشكلة قلة الإيرادات العامة الأمر الذي سينعكس على وضع الموازنة العامة. إذ تشكل اغلب النفقات العامة للدولة على جانب الإنفاق الجاري على حساب تراجع أهمية النفقات الاستثمارية ، الأمر الذي يدل على الطبيعة الاستهلاكية لنشاط القطاع العام ، كما أنه من غير الممكن من الناحية السياسية والاجتماعية إجراء تقشف في الموازنة ، يدفع المواطن ثمنه في ظل ظروف لا يتحمل فيها المواطن أعباء إضافية .

6:- أن حالات الفائض في الموازنة العامة التي تحققت منذ عام 2003، قد لا تشير إلى تحسن الأحوال، إذ أن تنظيم الموازنة التقديرية غالبا ما يتم بعجز، وعند تنفيذ بنود الإنفاق تظهر صعوبات تعيق التنفيذ، الأمر الذي يعطل انجاز اغلب المشاريع الاستثمارية، وبهذا لا تنفق المبالغ المخصصة لتلك المشاريع بشكل كامل، وعند انتهاء السنة المالية تظهر حالة الفائض.

7:- أظهر التحليل القياسي وجود علاقة سببية باتجاه واحد ولفترة إبطاء واحدة بين أسعار النفط الخام إلى الإيرادات النفطية في العراق، أي إن هناك تأثير من أسعار النفط الخام (كمؤشر للازمات المالية) باتجاه الإيرادات النفطية في العراق، وقد تم استنباط ذلك من القدرة التفسيرية للنموذج القياسي، إذ كانت القدرة التفسيرية للنموذج (0.96) من قيمة المتغير المستقل (السعر) للمتغير التابع (الإيرادات)، مما يؤكد وجود تأثير كبير لتغير أسعار النفط الخام جراء الأزمات المالية على مصادر تمويل الموازنة العراقية.

ثانيا: التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها البحث الحالي ، يمكن وضع بعض التوصيات متماثلة بالآتي:

1:- ضرورة التأكيد على المتغيرات الدولية عند تناول موضوع الأزمات المالية و الاقتصادية، حيث تدويل الأزمة عبر مجموعة من القنوات المالية والتجارية، مما يحتم الإشارة إلى آليات انتقال الأزمة ومحاولة الدول الرأسمالية تكيف اقتصادياتها من خلال ذلك وعبر نقل الأزمة إلى البلدان النامية مما عرضها للعديد من الصدمات الخارجية .

2:- منح القطاع النفطي في العراق وضعاً خاصاً ،من خلال وضع خطة تنفذ زمنياً تترافق بالموارد المالية والخبرة البشرية الحديثة والتقنية، كذلك التوسع في منح العقود للشركات الأجنبية مع المحافظة على الحقوق الوطنية وعلى أسس اقتصادية ، لغرض زيادة إنتاج وتصدير النفط والاستفادة من فوائض الإيرادات النفطية ، إذ من غير المعقول أن يبقى هذا المستوى المتدني من الإنتاج والتصدير والعراق يملك احتياطي كبير من النفط الخام.

3:- لا بد للدول النفطية وخصوصاً العراق أن يسعى إلى التخلص من هيمنة القطاع النفطي والذي طالما سيرتبط بالأزمات المالية لا سيما في البلدان المتقدمة ، عن طريق تنويع القاعدة الإنتاجية ورفع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي وتفعيل الإمكانيات المحلية للتقليل من الاعتماد على الخارج والعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية وبالذات القطاعين الزراعي والصناعي ومن خلال الاعتماد على خطط التنسيق والتعاون بين الوزارات والدوائر المعنية واستخدام النهج العلمي المتطور في تلبية متطلبات النهوض بالقطاعين المذكورين بدلاً من التركيز على القطاع النفطي فقط وإهمال القطاعات الأخرى وبما يساهم في تعميق الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، إضافة إلى قيامها باعتماد سلة عملات في تسعير نفطها وعدم الاقتصار على الدولار الذي يعاني من التذبذب عدم الاستقرار وتدهوره في معظم الأحيان، والذي يمثل أحد القنوات المهمة لنقل الأزمة.

4:- اصلاح الجهاز الضريبي وتحسين وسائل جباية الضرائب وتفعيل دورها لغرض زيادة حصيلتها، إذ ان الضرائب تتميز بضالة مساهمتها بهيكل الإيرادات العامة مقابل جسامه تكاليف الأجهزة الإدارية القائمة عليها.

5:- ترشيد النفقات العامة عبر برنامج تفيد الإنفاق الترفي وغير الضروري ومعالجة الخلل في الهيكل الأنفاقي للموازنة، والعمل على زيادة مساهمة النفقات الاستثمارية في المجالات الإنتاجية لما لذلك من اثر في تنويع القاعدة الإنتاجية والذي سينعكس بدوره بصورة ايجابية على مصادر تمويل الموازنة.



6- معالجة الخلل في الهيكل الإنتاجي يعني زيادة ناتج وأهمية القطاعات الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بدوره سوف يزيد من مساهمة هذه القطاعات وخاصة السلعية في إجمالي الصادرات، ومن ثم تقليل مخاطر الاعتماد على مادة أولية واحدة في التصدير والتي تخضع للتغيرات الخارجية .

7- توفير الدراسات والبحوث الدقيقة لغرض وضع تقديرات سليمة حول متغيرات السوق النفطية من خلال المراجعة الدورية لمستويات الاستهلاك والإنتاج العالمي للنفط الخام ومصادر الطاقة المختلفة، وفقاً لمتغيرات السوق الدولية، وهذا يعطي للعراق القدرة على توقع التغيرات بشكل صحيح لاستيعاب الصدمات قبل وقوعها.

المصادر والمراجع:

1- Ellis W. Tallman and Elmus R. Wicker, Banking and Financial Crises in United States History: What Guidance Can History Offer Policymakers?, working paper, Federal reserve bank of Cleveland, No 10-09, 2010, p¹¹.

2 - د آزاد أحمد سعدون الدوسكي، واقع أزمته المالية العالمية وأثارها على الاقتصاد العراقي، مجله تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 18، 2010، ص¹²⁴.

3 - the Von Mises Institute, American great depression, bard, Murray N. Ruth -³ fifth edition, 2000, p¹⁸⁶.

4- د . السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، مطبعة دار الفكر، الأردن - عمان، الطبعة الأولى 2010، ص³²².

5- Mark Carlson , A Brief History of the 1987 Stock Market Crash with a Discussion of the Federal Reserve Response , Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board, Washington, D.C, November 2006, p⁵⁻⁶.

6 - د . فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، بحث منشور في مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2009، ص⁵.

7 - د . سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي/مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، الموصل، 2002، ص⁴³⁵.

8- ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات، مداخل في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية، الجزائر، 20- 21 أكتوبر 2009، ص⁵.

9 - د. احمد ابراهيم علي ، أزمته المالية الدولية وأثرها على قطاع المال في العالم (دورات الائتمان وتغير المؤسسات والأسواق المالية) بغداد - الطبعة الأولى - 2009 ، ص²².

10- Warren J .Keegan & Mark C. Green ,Global Marketing ,Pearson Education ,sixth edition ,2011 p⁷².

11- د. السيد متولي عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص³³⁵.



- GRASIELA KAMINSKY and others, Leading indicators of Currency Crises, ¹² International Monetary Fund, Staff Papers, March 1998 ,p⁴⁻⁵.
- ¹³ -Frederic S. Mishkin & Stanley G. Eakins ,financial markets and institutions ,Pearson education limited, seventh edition,2012p⁴⁶.
- 14- د.سرمد كوكب الجميل ود.سراء سالم داؤد، الأزمات المالية العالمية قياس ومحاكاة لازمات مالية في بلدان عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل ،العدد 98 ،سنة 2010 ص²¹² .
- 15- دريد كامل آل شبيب ، المالية الدولية ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن – عمان ، الطبعة الأولى ،2011، ص¹⁷⁵.
- 16- ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص⁷
- 17 - ناجي التوني، مصدر سبق ذكره، ص⁶ .
- 18 - د.شريط عابد و سدى علي، معدل الفائدة ودورية الأزمات "محاولة للفهم واقتراح حلول"، ورقة بحثية أقيمت في المؤتمر العلمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول (النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي)، الدوحة – قطر: من 18 – 20 ديسمبر 2011 ، ص¹⁶.
- 19- واثق حمد أبو عمر، النظرية المعاصرة لمحفظة الأوراق المالية والتداول في البورصات، دار الرضا للنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 2003، ص¹⁹³ .
- 20- Kamel Naoui and others, Crises and Financial Contagion: The Subprime Crisis, Journal of Business Studies Quarterly, 2010, Vol. 2, No. 1,p¹⁶.
- 21- Andres Kuusk& Tiiu Paas, Contagion of Financial Crises with Emphasis on CEE Economies, working paper, Faculty of Economics and Business Administration, University of Tartu, 2010,p⁵.
- 22 -محمد الهاشمي حجاج، اثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص⁷⁰ .
- 23 - نفس المصدر السابق ص71
- 24 -Zsófia Árvai, Karl Driessen, and İnci Öker-Robe, Regional Financial Interlinkages and Financial Contagion Within Europe, working paper WP/09/6 , international monetary fund,2009,p¹².
- 25 - إبراهيم عبد الكريم الغازي، التشريع المالي في الميزانية العامة للدولة، مطبعة البصرة، البصرة – العراق، 1970، ص⁷⁸ .
- 26 - عبد الحسين محمد العنبيكي : الإصلاح الاقتصادي في العراق – تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، بغداد، مركز العراق للدراسات، 2008 ، ص 79.



- 27- عماد عبد اللطيف سالم، إعداد ومناقشة و إقرار الموازنة العامة الاتحادية في العراق (الأطر الدستورية و الإجرائية ودالة الهدف)، بحث منشور في جريدة الحوار المتمدن، العدد 2598، سنة 2009 .
- 28- إسماعيل عبيد حمادي :الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي – التشخيص وسبل المعالجة ، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي ، مركز العراق للدراسات ، ، ص 45 .
- 29 - هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، " اقتصاديات الموارد الطبيعية"، بغداد 1992 ، ص 311 .
- 30- إبراهيم موسى الورد، تحليل العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو الأسواق المالية للمدة 1980-2004 ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 41 سنة 2006، ص 5 .
- 31- د. صفاء عبد الجبار علي الموسوي، العلاقات السببية في نماذج الاقتصاد القياسي وأثرها على مقدرات ols ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 14 سنة 2007، ص 67 .
- 32 - حميدة شاكر مسلم الایدامي، العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة 1970-1995 ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2001، ص 81 .
- 33- عامر عمران كاظم المعموري، مصدر سبق ذكره ، ص 125.
- 34- د. غفران حاتم علوان الجبوري، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة وميزان المدفوعات في العراق للمدة 1991-2008 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار العدد 8 سنة 2012، ص 420 .
- 35- جمهورية العراق، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية، بالإضافة إلى الموقع الرسمي لوزارة المالية.
- 36- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية السنوية للسنوات 1990-2010 .



(Measuring and analyzing the impact of financial crises on the main source for financing the public budget in Iraq) *

Abstract:

Form recurrence of financial crises phenomenon disturbing and attention , and returns the reasons so that its negative effects were sharp and dangerous , because of the nature and cause of Ncaha , threatened political and economic stability of the countries in which they occur these crises , in addition to Machmlh these crises spread of contagion across multiple channels to include other countries many developed and developing , and the reason for this to the openness of the economic and financial witnessed by the countries affected by crises and other countries concerned, the financial crisis is a case of financial turmoil appears in one of the sections of the financial system one and extends to the regulations and other states within the country of the crisis spreading to other countries, depending on the severity The depth of the crisis. That the Iraqi economy is not in isolation from all these financial crises , the economy is the Iraqi economy is unilateral (yield) because of its heavy dependence and increasing returns of crude oil as a source of financing of the public budget , as it constitutes oil revenues, the largest and most important of the proceeds from general revenues compared to other income in Iraq , as the form of oil revenues accounted for 90 % of the proceeds from general revenues and weak contribution of tax revenue and other income in the outcome of overall revenues , which reflects the extent of the imbalance in the structure of public revenues , and that one of the negative effects of financial crises recession associated with crises , which is reflected clearly on global demand for crude oil , and thus drive up the prices of crude oil , and therefore, the exposure rate this resource economic turmoil will affect the outcome of the oil revenues and the Iraqi economy as a whole makes it vulnerable to these financial crises as a result of the low price of crude oil in the market.

Search for

key terms : financial crises , crude oil prices , oil revenues , the public budget